جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة : العلوم الاقتصادية تخصص : الاقتصاد النقدي والبنكي

العنوان:

الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة القطاع المصرفي الجزائري

اعداد الطلبة :

- كبار يوسف
- مولاي خليل

الاستاذ المشرف :

الدكتورة بوجحيش خالدية

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الاستاذ :	الدرجة العلمية	الصفة
كلاخي لطيفة	محاضرة أ .	رئيسا
بوجحيش خالدية	محاضرة ب .	مشرفا
مفتاح سعاد	محاضرة ب .	مناقش اول
جيلالي خالدية	مساعد أ .	مناقش ثاني

نوقشت بيوم : 06جوان 2022

السنة الجامعة : 2022/2021

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحات
الشكر	
الإهداء	
قائمة الاشكال	
الملخص	
مقدمة	**أ–ج**
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للصيرفة الالكترونية	19-6
المبحث الأول : ماهية الصيرفة الالكترونية	12-8
المطلب الأول :تعريف ونشأة الصيرفة الالكترونية	9-8
المطلب الثاني : الخصائص والأهمية الاقتصادية للصيرفة الالكترونية	10-9
المطلب الثالث :مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية	12-10
المبحث الثاني : مظاهر الصيرفة الالكترونية	18-13
المطلب الأول: مفهوم النقود الالكترونية	15-13
المطلب الثاني: البنوك الالكترونية و الهاتف المصرفي	17-15
المطلب الثالث: أجهزة الصراف الآلي	18-17
الفصل الثاني:نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري	44-20
المبحث الأول:ماهية النظام المصرفي الجزائري	32-22
المطلب الأول:نشأة النظام المصرفي الجزائري	25-22
المطلب الثاني : إصلاحات النظام المصرفي الجزائري	32-25
المطلب الثالث: خصائص النظام المصرفي الجزائري	32
المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري في ضوء قانون النقد والقرض	43-33
المطلب الأول: النظرة الجديدة وإصلاح النظام المصرفي 1990	39-33

المطلب الثاني: أهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض	43-40
المطلب الثالث : مبادئ وأهدف قانون النقد والقرض	43
الفصل الثالث : الصيرفة الالكترونية في الجزائر	56-45
المبحث الأول : واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر	53-47
المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة المصرفية الجزائرية	48-47
المطلب الثاني : البنوك الجزائرية أمام الصيرفة الالكترونية	51-48
المطلب الثالث :أهمية اعتماد الصيرفة الالكترونية	53-51
المبحث الثاني : أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر	64-54
المطلب الأول : الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية AEBS	56-54
المطلب الثاني : نظام التسوية الإجمالي الفورية RTGS	60-56
المطلب الثالث : نظام المقاصة الالكترونية ونظام سويفت	64-60
خاتمة	69-66
قائمة المراجع	73-70

الاهداء

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله "

بقلم يختصر أخر أنفاس لأخر قطرات حبر يجتثم في محراب الكلمة بالألحان الأخيرة المنبعث من أعماق في لحظة لا يقدر كاتبها ، لا تمحى من الذاكرة بعبارة تنير درب الطلاب وبأدعية تحققت بجهود وصبر باستجابات كانت من المولى العلي القدير .

أهدي عملي المتواضع إلى الرجل خالد الذكر الذي دمه يسري في عروقي ،والذي قام بكل شيء من اجلي إلى:

أبي الغالي .

والى المرأة التي وضع المولى عز وجل سبحانه وتعالي الجنة تحت قدمها ووقرها في كتابه العزيز

أمي العزيزة .

إلى كل أفراد عائلتي كل باسمه .

إلى كل الزملاء والأصدقاء وكل من وقف بجانبي في هذا العمل والى من ساعدني فيه

الى جميع الاساتذة في الكلية وها انا اليوم اختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط واتمنى ان يحوز على رضاكم

كبار يوسف

مولاي خليل

الشكر والعرفان

اول مشكور هو الله عز وجل ، الذي نحمده على توفيه لنا لإتمام هذا البحث

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير الى الاستاذ المشرف الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث

واشكر كل من كان له دور في مساعدتي لإتمام هذا البحث

الى اعضاء اللجنة الكرام لإثراء هذا البحث بالانتقادات التي ستصوب هذه المذكرة وستكون سراجا منيرا

لعدم الوقوع في الاخطاء

ونتقدم بالشكر لكل اساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة ابن خلدون تيارت

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01-02 .	**هيكل النظام المصرفي الجزائري حسب إصلاح 1988.**	30
الشكل 2-2	**الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر**	41
الشكل 3-1	**تسوية المبالغ الإجمالية الفورية**	58

الملخص .

يشهد العام تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية وأدواتها ، حيث تحولت العديد من الأجهزة المصرفية في العالم الى نظم الصيرفة الالكترونية في التعامل مع مختلف الأطراف ،من اجل رفع مستوى الخدمة المصرفية والحصول على درجة عالية من رضا المتعاملين .ونظرا لهذه التحولات التي يعيشها العالم ،تسعى الجزائر في السنوات الاخيرة الى تطوير الخدمات والية عمل المصارف من اجل مواكبة تطور النظام المصرفي،بما يتوافق مع التطور العالمي بدءا من البنية التحتية لمنظومات شبكة الربط الواسعة وصولا الى ارقى النظم المصرفية وتوفير افضل الخدمات للزبائن ، من اجل تحقيق منافسة قوية وتحسين نوعية الخدمات وجلب الزبائن وتقديم افضل العروض . ولكن لايمنع الجزائر التي لازالت تعاني من بطء شديد في عملية التحول نحو الصيرفة الالكترونية ، نظرا لوجود عدة اسباب وعوامل تعيق انتشار هذه الاخيرة فيها .

ومن بين اهم النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة هو اثر مختلف الاصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري من خلال الدور الذي لعبته الصيرفة الالكترونية في الجزائر من اجل تحسين الجودة المصرفية ، مما استوجب على البنوك تبني الصيرفة الالكترونية .

الكلمات المفتاحية : الصيرفة الالكترونية ، البنوك التجارية ، وسائل الدفع الالكترونية .

Summary :

The year is witnessing a Great développement in the banking industrie and its Tools, where many banking devices in the world have turned to electronic banking systems in dealing with various parties, in order to raise the level of banking service and obtain a high degree of customer satisfaction. In view of these transformations in the world, Algeria has in recent years sought to develop services and the functioning of banks in order to keep pace with the développement of the banking system, in line with the global développement, frome the infrastructure of the extensive network systems to the finets banking systems and the provision of the best services to customer. In order to achève strong compétition, improuve the qualité of services, bringé customer and maker the best offres. But It does not prevent Algeria, which is still suffering from a very slow process of transition to electronic

banking, because there are several reasons and factors that hinder the spread of the latter. One of the most important results obtained in this study is the impact of various reforms that have affected the Algerian banking system through the role played by electronic banking in Algeria in order to improve the quality of banking, which necessitated banks to adopt electronic banking.
Keywords : Electronic Banking , Commercial banks , Electronic payment methods

مقدمة

مقدمة .

يمر العالم اليوم بتطورات وتغيرات كبيرة ومتنوعة ومتسارعة في شتى مجالات الحياة وخاصة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر ونظم المعلومات، ولقد ساهمت هذه التغيرات بشكل ملحوظ في إيجاد أوضاع إقتصادية مختلفة تماما عما كان موجودا من قبل وغيرت مجرى الإقتصاد من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، ولم يكن العمل المصرفي في منآى عن هذه التغيرات فتوجه هو الآخر إلى الرقمنة معتمدا على الصيرفة الإلكترونية التي لم تعرف لها حدود إعتمدتها مختلف الأنظمة المصرفية والمالية على مستوى العالم حيث تم إستحداث وسائل دفع حديثة تكون ملائمة للمعاملات المصرفية الحديثة فقد أصبح بإمكان العميل الإستفادة من الخدمات المصرفية كسداد الفواتير السمع و خدمات عن طريق الاتصال الهاتفي والإلكتروني .

ومن بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي في تنامي ظاهرة الاندماجات المصرفية وتكوين الكيانات المصرفية العملاقة على المنافسة واقتحام الاسواق الخارجية ، كذلك دخول البنوك والمؤسسات المالية في أنشطة مستحدثة ،اضافة ألى ذلك كان للثورة التكنولوجية وتطور تقنيات الاتصال وتوظيفها في مجال المجال المصرفي الاثر البارز على النشاط المصرفي .

وبذلك شهدت الصناعة المصرفية في الاونة الاخيرة تقدما ملموسا ،خاصة بعد بروز ظاهرة التجارة الالكترونية والنمو المتسارع للاقتصاد العالمي ، وكل هذه العوامل وغيرها استوجبت المصارف تقديم خدمات تتماشى مع التطورات الحاصلة ،المتمثلة في الصيرفة الالكترونية .ومن المتوقع انتشار الصيرفة الالكترونية بشكل واسع في الفترة المقبلة في ظل التطور الهائل والمستمر للصيرفة و بالتالي اصبحت الصيرفة التقليدية غير فعالة في عصر يتطلب السرعة .

ونظرا لما قدمته الصيرفة الإلكترونية للإقتصاد العالمي، تعمل الجزائر في الآونة الأخيرة على مواكبة التحولات التي تشيدها الساحة الدولية في مختلف القطاعات الإقتصاد باعتباره يمثل حلقة وصل بين المودعين والمستثمرين،وتسعى الجزائر جاهدة لتطوير خدمات نظامها المصرفي وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية ومالية حديثة معتمدة على الصيرفة الإلكترونية من أجل تطوير الخدمات التقليدية والتي تساهم في نيل رضا العملاء وزيادة ربحية البنوك وتحقيق نوع من العصرنة لنظامها المصرفي .

1. إشكالية البحث :

وانطلاقا على ماسبق ، نتطرق الى هذه الدراسة من التساؤل الجوهري المتمثل في هذه الاشكالية :

✓ **كيف تساهم الصيرفة الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري ؟**

2. الأسئلة الفرعية :

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع تمت تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالصيرفة الإلكترونية ؟
- ماهي أهم اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وهل ساعدت في تحسين أداء المنظومة المصرفية الجزائرية ؟
- مامدى اعتماد الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية ؟

3. الفرضيات :

سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون ، الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية منطلق دارستنا ويكمن حصرها فيما يلي :

❖ اصبحت المصارف تقدم خدمات مالية مبتكرة بظهور الصيرفة الالكترونية.

❖ قام النظام المصرفي الجزائري بعدة إصلاحات وذلك بهدف عصرنته وتطويره .

❖ مازالت الصيرفة الالكترونية في الجزائر بعيدة جدا عن مثيلاتها في الدول .

4. أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي أدت بنا إلى إختيار هذا الموضوع هي :

- من مواضيع التخصص .
- حداثة الموضوع وخاصة في الجزائر .
- الدور الكبير التي تشهدة الصيرفة من خلال اختصار الوقت والتكلفة والاستفادة من الخدمات بجودة عالية وجهد أقل .
- التعرف على التطورات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري من جراء تقديمه لخدمات مصرفية تقليدية الى خدمات مصرفية الكترونية حديثة .

5. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدارسة في إبراز الدور الذي تلعبه الصيرفة الإلكترونية و التي أدت إلى تطوير الخدمات المصرفية إلى خدمات مصرفية إلكترونية.

6. أهداف الدراسة :

- التعرف على الصيرفة الإلكترونية.
- محاولة التعرف على النظام المصرفي الجزائري .
- ابراز اهمية تطبيق الصيرفة الالكترونية في المصارف الجزائرية .

7. منهج الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة فرضياتها، سيتم اعتماد مزيج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ، كإطار عام للوصف والتحليل في مناقشة فصول هذا البحث، بغية الإلمام بالمفاهيم والعناصر الأساسية المتعلقة بالموضوع المعالج والذي من خلاله يمكن التعرف على دور الصيرفة الالكترونية في تحسين النظام المصرفي الجزائري ، والوقوف على واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

8. حدود الدراسة المكانية :

طبقت هذه الدراسة على النظام المصرفي الجزائري .

9. الدراسات السابقة :

من خلال ما قمنا به من بحث على مستوى المكتبات تبين لنا موضوع الصيرفة الالكترونية من المواضيع الحديثة وليس لها الكثير من الدراسات السابقة المرتبطة بالنظام المصرفي الجزائري ، غير اننا وجدنا دراسات تقريبية للموضوع تمثلت في هذه الدراسات التالية :

- دراسة لطالب بوعافية رشيد بعنوان : الصيرفة الالكترونية والنظام المصرفي الجزائري الافاق والتحديات ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، 2005. جاءت اشكاليتها كما يلي : هل اعتماد الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري كأداة فعالة تساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة والمستقبلية والاستجابة الى المعايير المصرفية الدولية ؟ ركز فيها الطالب على ان اعتماد الصيرفة الالكترونية سيحدث قفزة نوعية في مجال الخدمات المصرفية .

يكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة في عملية تحسين الخدمات المصرفية بالاعتماد على الصيرفة الالكترونية في الجزائر .

- السعيد بريكة 2011 قدمت الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي تحت عنوان "واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وأفاق تطورها في الجزائر " حيث تناولت الاصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري اضافة الى أفاق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.
- زوبير عياش ، سمية عبابسة ، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة لعصرنة تطوير البنوك الجزائرية ، مجلة العلوم الانسانية ، عدد 46، ديسمبر 2016 ، المجلد أ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام بواقي ، الجزائر ، وكانت الاشكالية : ماهو واقع اعتماد الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية ، حيث خلصت الدراسة الى شروع الدولة الجزائرية في العشرية الاخيرة من القرن الماضي في اصلاحات اقتصادية شملت جميع المجالات بما فيها اصلاح المنظومة البنكية ، واهم الافكار الجديدة التي طرأت في هذا المجال هو بما يسمى الصيرفة الصيرفة الإلكترونية .يكمن الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة هي في تطبيق الصيرفة الالكترونية .

10. صعوبات الدراسة :

لقد واجهنا صعوبات ومشاكل جمة في مسيرة اعدادنا هذه الدراسة تتمثل فيما يلي :

- قلة المراجع وخاصة المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر .
- قلة المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع ومعظمها تتسم بالطابع العام .
- صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية

11. محتويات الدراسة :

من خلال المنهجية قمنا بتقسيم الدارسة إلى ثلاثة فصول :

- في الفصل الأول تطرقنا لمفاهيم الأساسية لمصيرفة الإلكترونية من تعريفها وأهدافها ومظاهرها ،وكذا المزايا والعيوب .وتطرقنا من خلاله الى معرفة النقود الالكترونية والتعريف بالبنوك الالكترونية ، وقمنا كذلك بالتطرق الى الهاتف المصرفي وأجهزة الصراف الألي .
- أما الفصل الثاني فقد تحدثنا فيه عن النظام المصرفي بصفة عامة بتعريفه ومكوناته والأهداف و المبادئ التي يسعى هذا الأخير لتحقيقها، ثم إنتقلنا لم حديث عن خصائص النظام المصرفي الجزائري ومختلف إصلاحاته وأهم التعديلات التي جاء بها قانون النقد والقرض .

- وأخيرا تناولنا في الفصل الثالث الصيرفة الالكترونية في الجزائر من حيث واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر .

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للصيرفة الالكترونية

تمهيد :

عرف الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين تطورات هامة في جميع المجالات ،أفرزتها معطيات كثيرة ،أهمها التطورات التكنولوجية الإلكترونية و خاصة المتعلقة بتقنيات الحاسوب و الاتصال ونظم الدفع الإلكتروني هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من مزايا كثيرة ، أهمها السرعة و الفعالية التي يوفرها هذا النظام فهذا أدى الى ظهور الصيرفة الإلكترونية و المتمثلة في البنوك الإلكترونية بطاقات المعاملات المالية و النقود الالكترونية...الخ.

و بهذا التطور الهائل زادت حدة التنافس بين المصارف و المؤسسات المالية ،من خلال تبنيها هذا النوع من الصيرفة محاولة منها لمواكبة لهذه التطورات و تحسين خدماتها.

على هذا الأساس سنعالج في هذا الفصل الصيرفة الإلكترونية و ذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول : ماهية الصيرفة الالكترونية .

المبحث الثاني : مظاهر الصيرفة الالكترونية.

المبحث الأول : ماهية الصيرفة الالكترونية.

مع ملائمة التطور التكنولوجي الحاصل في المجال البنكي ، و ما وصلت اليه الصيرفة البنكية في ظل ادماجها للتقنيات الحديثة، الى ان اخذت اسم الصيرفة الإلكترونية و التي تعني اقتصارها على العمل الإلكتروني بحت و هو ما سنتطرق اللى دراسته في هذا المبحث و سيكون كالآتي:

المطلب الأول : تعريف و نشأة الصيرفة الإلكترونية.

الصيرفة الإلكترونية عبارة عن أنظمة الالكترونية تعمل على الخط، تسمح للزبائن بالاستفادة من مجموعة من الخدمات المصرفية، انطلاقا من حاسوب شخصي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية و هي تمكن من اجراء العمليات المصرفية، ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى العالمي أيضا دن انقطاع.

يرجع ظهور الصيرفة الإلكترونية الى سبعينات القرن العشرين ،و ارتبط هذا التوقيت بقيام البنوك بعرض خدماتها عبر الهاتف حيث أصبح الزبون قادرا على استخدام الخط الهاتفي ،للإطلاع على أرصدته تحويل الأموال و تسديد الفاتورات ،و في الثمانينات أصبح الكمبيوتر الشخصي وسيلة وحيدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالمنزل، و حلت بذلك محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يتعلق بالصورة و والكتابة و بعد التطور الذي عرفته الانترنت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات وجدت البنك فيها الوسيلة المثلى لعرض العمليات المالية دون تحرك السيولة النقدية.

وتعتبر سنة 1995نقطة التحول في العمل المصرفي بإنجاز شركة NETSCAPE ،أول برنامج يسمح بدخول مواقع الويب هذا الحدث جعل الصيرفة الإلكترونية حقيقة مجسدة، و يعتبر البنك الأمريكي أول بنك يقدم خدماته عبر الخط في العالم.

تقوم البنوك التجارية بممارسة الصيرفة الإلكترونية بأسلوبين :

الأول : يستلزم من العميل البنكي تنزيل برنامج خاص على حواسيبه الشخصية ، يعرف ببرنامج " إدارة الأموال الشخصية " إضافة الى استخدام جهاز مودم و خط هاتفي للدخول للبنك ،و من ثمة اجراء العمليات المصرفية.[1]

الثاني : يتمثل في الدخول الى البنك عبر موقعه الخاص على الانترنيت وطلب خدماته المتقدمة

[1] محمد منصف نطار، النظام المصرفي الجزائري ، الصيرفة الإلكترونية ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 02جوان2002،ص190-189.

هذا الأسلوب يتميز عن سابقه بسهولة الاستعمال الانتشار ،و التكلفة المنخفضة في أغلب الأحيان.

المطلب الثاني : الخصائص و الأهمية الاقتصادية للصيرفة الالكترونية.

من أهم نتائج التطورات الأخيرة في مجالات الإتصال و الأنظمة و الشبكات الالكترونية أن أصبحت التجارة بشكل عام و العمليات المصرفية و المالية بشكل خاص، تعتمد على الركيزة الإلكترونية فنجد أن قوام العمل المصرفي الإلكتروني هو شبكة الإنترنت و تتكون شبكة الإنترنت من شبكة الحسابات مرتبطة ببعضها بواسطة خطوط للاتصال عبر العالم ،و تتيح بذلك امكانية الوصول السريع للمطلوب بيسر و بأقل التكاليف.

أولا: خصائص الصيرفة الإلكترونية :

تمتاز الخدمات المصرفية بعدة خصائص من بينها مايلي :[1]

- ✓ **الخدمات المصرفية غير ملموسة** : حيث لا يمكن للشخص أن يلمس الخصائص النفعية لهذه الخدمة كما هو الحال بالنسبة للسلعة المادية.
- ✓ **تكاملية الانتاج و التوزيع** : تتميز بعدم امكانية الفصل بين انتاجها و توزيعها أي وجود تكامل فيما بينها.
- ✓ **فردية النظام التسويقي المصرفي** : يلاحظ أن هذا النوع من الخدمات أهم عامل يراد الوصول إليه و هو التواجد لتسهيل تقديم الخدمة المصرفية للعميل .
- ✓ **صعوبات التمييز بين الخدمات المصرفية** : أن طبيعة الخدمة المصرفية معروفة و تتصف بالتشابه النمطي و هي تتمثل أساسا في الحصول على الأموال من السوق ثم إعادة توظيفها في نفس السوق.
- ✓ **عدم تشابه معايير الاختيار من عميل لآخر:** تتفاوت المعايير التي يستخدمها عملاء المصرف عند اختيارهم المصرف أولا ،و في اختيارهم للخدمة المصرفية ثانيا و منه الخدمة المصرفية تنتج حسب الطلب ،و يتم الاختيار بالنسبة للمصرف أما بالنسبة للعميل الخصائص الحضرية المعتقدات الدينية للجمهور ،والاستراتيجة التسويقية للمصرف و الاتجاهات لدى الأفراد الخصائص الثقافية و

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، ج 01 ، ط01 ، مجموعة النيل العربية، مصر 2012، ص 676.

الإجتماعية للجمهور و من خصائص الصيرفة الالكترونية أيضا:[1]

- أنها خدمات عن بعد و بدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة.
- أنها خدمات عابرة للحدود و لا تعرف قيود جغرافية.
- أنها خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية و هذا ما يطرح عددا من المسائل القانونية.

تساعد المصارف الالكترونية على استقطاب العملاء و تسيير أعمالها ،و هذا يفرض على المصارف ايجاد الوسائل التي تتيح للعميل التعبير الالكتروني عن حاجاته و عليها أن تتزود بالمعرفة و القدرة على وضع استراتيجية شاملة و تطبيقها بصورة سليمة و هذا يستلزم تنمية الاهتمام بالعنصر البشري المواصل للعمل المصرفي الالكتروني ،و يؤمن للبنك عن الانترنيت النشرات الاعلانية عن خدمات التي يقدمها و إمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم ،و إمكانية دفع الكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا ،و صرف تحويل الأموال بين حسابات العملاء.

ثانيا : الأهمية الاقتصادية الصيرفة الإلكترونية .

يعود استخدام البنوك لتسوية أنشطتها و خدماتها المالية عبر الانترنيت عليها بفوائد كثيرة من أهمها:

- تخفيف النفقات التي يتحملها البنك لإجراء المعاملات البنكية المختلفة دون الحاجة للانتقال للبنك و هذا ما يؤدي الى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة فممارسة البنك عبر موقعه على الانترنيت.
- تسويق خدماته البنكية و بعض المعاملات المالية تساعده على امتلاك ميزة تنافسية علاقاته بعملاته .[2]
- أن الصيرفة الالكترونية تؤدي لتيسير التعامل بين المصارف و جعله متواصلا على مقدار الوقت.

[1] بلحيرش عائشة ، الصيرفة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات البنكية و مردوديتها دراسة حالة ، شهادة ماستر تخصص تامينات وبنوك كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2015-2016 ، ص 12 .

[2] رأفت عبد العزيز غنيم ،دور جامعة الدول العربية في تنمية و تسيير التجارة الإلكترونية ، دار الكتب للنشر ، مصر 2001 ، ص 164.

- اختصار المسافات الجغرافية و رفع الحواجز التقليدية .
- قيام علاقات مباشرة بين البائع و المشتري.
- توفير مزيد من فرص العمل و الاستثمار.
- استخدام الإنترنت في البنوك نافذة اعلامها لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها بتوقع البعض خلال السنوات القادمة أن تكون شبكة الانترنيت عاملا رئيسيا في نجاح المؤسسات الاقتصادية و المصرفية التي ستهتم بهذه الخدمة أما المؤسسات التي ستبقى بعيدة عن هذا المجال فأنها ستفقد القدرة التنافسية نتيجة عجزها الحصول على التقنيات الحديثة.
- كما تستخدم مستعرضات لشبكة بروتوكول التطبيقات الآمنة مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر أمانا.
- يسرع عمليات الدفع حيث تجري عمليات التعامل المالية ،،و يتم تبادل المعلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي ،دون الحاجة الى أي وساطة مما يؤدي الى تسريع العمليات المصرفية على عكس ما إذا كانت تؤدى بالطرق التقليدية.[1]

المطلب الثالث : مزايا و عيوب الصيرفة الإلكترونية و أهميتها .

ينسب للصيرفة الإلكترونية العديد من المزايا بعضها واضح بذاته و بعضها محل جدل ليس من السهل حسمه بعد خاصة و أن عمر هذه الأخيرة " الصيرفة الإلكترونية " ليس بالطويل و بالرغم من المزايا العديدة للصيرفة الإلكترونية إلا إنه يوجد لها مآخذ و عيوب تعوق انتشارها و توسعها الى حد ما و فيما يلي نرصد أهم المزايا و العيوب.[2]

1:مزايا الصيرفة الإلكترونية:

أولا : للنقود الإلكترونية العديد من المزايا منها ما يتعلق بالشخص الحامل لهذه النقود ،أو الذي يستعملها و منها ما يتعلق بالجهة المصدرة لها أو المشرفة عليها ،و منها ما يتعلق بالأشخاص و الجهات بالأشخاص و أو الجهات المستفيدة من استعمال هذا النوع من النقود و يمكن تلخيص هذه المزايا فيما

[1] فليح حسن خلف ،اقتصاد المعرفة ، ط01 ،عالم الكتب الحديث الأردن 2007، ص288.

[2] رأفت عبد العزيز غنيم ، المرجع سبق ذكره ، ص165

يلي :

- **تكلفة تداولها زهيدة:** و ذلك لان تحويل النقود الالكترونية عبر الانترنت او الشبكات الأخرى أرخص بكثير من استخدام الانظمة المصرفية التقليدية، بالإضافة الى ان البنوك الالكترونية لا تحتاج الى فروع فعلية ،مما يؤدي الى تقليص عدد الموظفين مقارنة مع البنوك التقليدية ،مما يستلزم تقليص تكلفة العمليات على المدى الطويل .

- **لا تخضع للحدود** و بالتالي تملك النقود الرقمية قابلية التحويل من أي مكان في العالم إلى آخر و في أي وقت عبر الانترنت أو الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية.

- **بسيطة و سهلة الاستخدام** : تقوم النقود الرقمية بتسهيل التعاملات المصرفية إلى حد كبير فهي تغني عن ملئ الاستمارات و إجراء الاستعمالات المصرفية سواء مباشرة في البنك أو عبر الهاتف.

- **تشجيع عمليات الدفع الآمنة** :حيث تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الآمنة.

2 : عيوب الصيرفة الإلكترونية.

يترتب على الصرفة الالكترونية مشاكل و عيوب مختلفة تحد من انتشارها ،و ازدهارها نلخصها فيما يلي:[1]

- عدم توفر الآمان و السرية على استخدام القنوات الالكترونية .
- صعوبات الاستخدام مثل صعوبة اللغة أو عدم توفر النشرات الارشادية.
- قلة الثقة في استخدام الصرفة الالكترونية و القناعة بالتعامل مع الفروع مباشرة.
- عدم توفر الأجهزة اللازمة لاستخدام القنوات الالكترونية.
- عدم المعرفة بهذه القنوات الالكترونية.
- زيادة التكلفة المترتبة على استخدام القنوات الالكترونية بما فيها الأعباء المالية الاضافية مثل الاشتراك في الانترنيت و أجراء المكالمة الهاتفية.

[1] أديب قاسم الشندي ، الصيرفة الإلكترونية أنماطها و خياراتها القبول و الرفض ، ج01 ،ط 01، مصر 2004،ص 15.

المبحث الثاني : مظاهر الصيرفة الإلكترونية.

ملائمة مع التطور الكبير في مجال الاتصالات و الحوسبة ،و في ظل شيوع شبكة الانترنت و زيادة مستخدميها ، و سيطرتها على أغلب الأنشطة التجارية و الإدارية ، فقد أدى إلى تطور الخدمات المالية من الاسلوب التقليدي الى الأسلوب الالكتروني ، و ظهور البنوك الالكترونية و النقود الالكترونية و مختلف أنواع المعاملات المالية.

المطلب الأول : مفهوم النقود الإلكترونية.

يشار الى النقود الالكترونية بمسميات مختلفة منها النقود الرقمية أو العملة الرقمية أو العملة الإلكترونية و تتمثل هذه النقود حصيلة التفاعل بين التقدم التكنولوجي و ثروة المعاملات.

أولا : مفهوم النقود الإلكترونية.

أثار مفهوم النقود الالكترونية نقاشا بين الفقه فبينما أعطاها البعض مفهوما واسعا باعتبارها تلك النقود ،التي يتم تداولها دون التمييز في ذلك بين وسائل الدفع الالكتروني ، الشيك و البطاقة البنكية والنقود الالكترونية ، أعطاها جانب آخر مدلولا ضيقا و اعتبرها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي ،و تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها ،و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة .[1]

بل هناك من الفقه من رفض اطلاق مصطلح النقود على هذه التقنية نهائيا ،باعتبار ان هذه الوسيلة غير الزامية وصلاحيتها محددة في مدة معينة قابلة للتجديد ، و يمكن ايقاف العمل بها لذلك فلا يمكن مقارنتها بالنقود العادية.

و على ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين :

- **حامل النقد الالكتروني** : يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة من احتياطي نقدي معد سلفا بمسحه في البطاقة.

- **النقد الافتراضي** : عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت ، و هنا يكون الاحتياطي النقدي معد سلفا ،مخزن في الكمبيوتر دون ان يكون مجسد في حامل كما أن هناك

[1] محمود محمد أبو فروة ، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنيت ،دار الثقافة الأردن 1984 ،ص 63- 62 .

حامل نقد افتراضي يمكن اعادة شحنه من الكمبيوتر.[1]

ثانيا : أشكال النقود الإلكترونية TYPE OF ELECTRONIC MONEY.

يرتبط تعدد أشكال النقود الالكترونية بمدى التطور الذي يجري على أجهزة الحاسوب و على استخدام شبكة المعلومات العالمية الإنترنت و تاريخيا اتخذت النقود الالكترونية أشكالا متعددة و هي:

-البطاقات البلاستيكية :

تعتبر البطاقات الائتمانية " CREDIT CARD" أكثر الأنواع شيوعا و استخداما لهذا النوع من النقود الالكترونية ،و هي البطاقات التي تستخدم لتسديد قيمة مشتريات العميل ، سواء كان ذلك من شبكة الإنترنت أو من خلال المتاجر التي تقبل بهذا النوع من البطاقات.

و تعمل هذه البطاقات من خلال شريحة الكترونية ، أو شريط مغناطيسي يحتوي على كافة المعلومات الضرورية عن العميل و حسابه و اللازمة لإتمام عملية البيع.[2]

و يستطيع المتعامل بهذه البطاقات و بمجرد ابرازها للمحلات التجارية ، أن يتم عملية البيع حيث يقوم المتجر و بعد التأكد من سلامة البطاقة أو رصيدها ، بنقل قيمة المبيعات على هذه البطاقة و يتم الكترونيا خصم المبلغ المطلوب من الرصيد المتاح للعميل من مصرفه.

-النقد الرقمي:

يقصد بالنقد الرقمي الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الانترنت و يتطلب استخدام النقد الالكتروني ثلاثة أطراف لضمان كفاءته و سلامة التعامل به و هذه الأطراف هي:

- العميل : THE CUSTOMER.
- المتجر : THE STORE.
- المصرف : THE BANC.

[1] بن عمارة بديعة ، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية و آثارها على المنظومة المصرفية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون تيارت ،سنة 2013 -2014 ،ص 63-64.

[2] أكرم حداد ، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري دار وائل الأردن ،2008 ،ص 57 -59 .

كما يشترط أيضا وجود الإنترنت و وجود برنامج النقود الإلكترونية نفسه" PROGRAM" و منفذ لشبكة الانترنت و تتيح هذه البرامج بعد تحقق الشروط أعلاه للعميل اتمام عملية البيع و الشراء و الدفع عبر الانترنت و ذلك من خلال ارسال هذه النقود على شكل مرفق ATTACHEMENT في رسالة بريد الكرتوني.

التحويلات المالية الالكترونية: ELECTRONIC FINANCIAL TRANSFER

يقصد بنظام التحويلات المالية الالكترونية هو عملية منح الصلاحية" PERMISSION" لمصرف ما للقيام بعمليات التحويل المالية الدائنة أو المدينة الكترونيا من حساب مصرف آخر و يساعد هذا النظام عملاء المصرف بتسديد المدفوعات "PAYMENT" من خلال بنوكهم و دون الحاجة الى استخدام الحواسيب المالية أو البطاقات كما يساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة آمنة "HIGHT SECURITY"و سهلة الاستخدام "EASY to USE" و عالية الموثوقية"RELIABLE" .[1]

المطلب الثاني : البنوك الالكترونية و الهاتف المصرفي.

أدى ظهور التكنولوجيا الى احداث تغيرات مهمة تمس الجانب البنكي ككل ،و ذلك من خلال ظهور الصيرفة الالكترونية ،حيث تتسابق البنوك فيما بينها و الإبداع و التكنولوجيا فيما يخص تقديم خدمات بنكية من خلال وسائط الكترونية ،و تبني وسائل الدفع الالكترونية تستخدم بجانب وسائل الدفع التقليدية.

أولا مفهوم البنوك الالكترونية:

يستخدم اصطلاح البنوك الالكترونيةُ "ELECTRONIC BANKING ،أو بنوك الانترنت INTERNET BANKING ،كتغير متطور و شامل للمفاهيم ظهرت مع مصطلح التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد REMOOT ELEVTRONIC BANKING ،أو البنك المركزي CENTRAL BANKING أو البنك على الخط ONLINE BANKING، الخدمات المالية الذاتية و جميعها تغيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم و انجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر ،و في الوقت الذي يريده الزبون و هكذا يعني أن البنك الالكتروني يتمثل في امكانية تنفيذ الخدمة المالية في

[1] أكرم حداد، المرجع سبق ذكره ، ص 57-59 .

كل وقت و من أي مكان.[1]

و البنوك الالكترونية ماهي إلا وسيلة الكترونية ، لنقل المنتجات و الخدمات البنكية التقليدية و الحديثة مباشرة الى العملاء عبر الانترنت ،و هي بذلك تمكنهم من الوصول الى حساباتهم و اجراء العمليات و الحصول على المعلومات دون الحاجة الى التنقل بين فروع البنك .

و أهم ما توفره الطريقة الحديثة في الاستفادة من الخدمات البنكية هو اختصار الوقت و الجهد و المال بالنسبة للعميل و خفض تكاليف العمل و زيادة الأرباح بالنسبة للبنك .[2]

فهو ما يمكن تعريف البنك الالكتروني ،أنه البنك الذي يقوم بتقديم خدماته و منتجاته المالية من خلال منافذ الكترونية ،دون توقف و بدون موارد بشرية أو انه البنك الذي يقوم بالتقدم الآلي للمنتجات البنكية التقليدية و الحديثة مباشرة الى العملاء ، عن طريق قنوات اتصال الكترونية تفاعلية حيث يمتلك البنك الأنظمة التي تمكن العملاء من الوصول الى حساباتهم ،لتنفيذ أعمالهم أو الحصول على معلومات تتعلق بالخدمات و المنتجات المالية من خلال الشبكات العامة أو الخاصة.

وفقا للدراسة العالمية و تحديد دراسات جهات الإشراف و الرقابة الأمريكية و الأوروبية فإن هناك ثلاث صور أساسية للبنوك الإلكترونية على الإنترنت .[3]

- **الموقع المعلوماتي** : يمثل المستوى الأساسي و الحد الأدنى للنشاط الإلكتروني المصرفي و يسمح هذا الموقع بتقديم معلومات حول برامجه و منتجاته و خدماته المصرفية .
- **الموقع التبادلي** يمارس فيه البنك خدماته و أنشطته في بيئة الكترونية كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته الكترونيا.
- **الموقع الاتصالي** : يتيح هذا الموقع عملية تبادل الاتصال بين البنك و العملاء مثل البريد الالكتروني .[4]

[1] محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، دار الرؤية ، مصر 2010 ،ص 267 -286.

[2] نفس المرجع ص 25.

[3] رهان الضيفي ، البنك الإلكترونية ، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية ، العدد 08 ، جامعة مولاي اسماعيل بمكناس المغرب 2021 ، ص06.

[4] نفس المرجع ، ص270.

ثانيا:الهاتف المصرفي .

إن البنوك الالكترونية تتيح فرصا لزبائنها، من أجل أن يتمكنوا من معرفة أرصدة حساباتهم و امكانية استفادتهم من الخدمات البنكية المتنوعة، غير استخدامهم لأساليب الكترونية عديدة من بينها الانترنت الى جانب أساليب أخرى كالهاتف المصرفي .

نشأ الهاتف المصرفي مع تطور خدمات البنوك ،للرد على استفسارات العملاء بخدمة مستمرة و يختلف نظام الهاتف المصرفي من بنك لآخر ، في أساليب عدة و أنواع الخدمات التي يوفرها هذا النظام.

و في العادة أغلب العملاء يفضلون استخدام الهاتف المصرفي في العمليات المصرفية البسيطة أو عمليات الحصول على القروض الائتمانية أو فتح إعتمادات مستنديه فيفضلون إجرائها وجها لوجه مع موظفها المصرفي نظرا لتعقيداتها و لتحاشي حدوث أي خطأ و للرد على استفساراتهم خصوصا بعض الأمور المعقدة فيها.[1]

و هو نوع من تكور الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء و هو من الأنظمة المصرفية الإلكترونية يعمل 24ساعة طوال اليوم بحيث يستطيع العميل سحب مبالغ من حسابه و تحويلها لسداد الكمبيالات و الفواتير المطلوبة و كذلك الحصول على قروض و يوجد اتصال مباشر بين الكمبيوتر الخاص بالعميل و كمبيوتر البنك و يعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله.[2]

المطلب الثالث : أجهزة الصراف الآلي .

ان امتداد الثورة التكنولوجية الى القطاع المصرفي ينتج عنه التفكير الجدي حول كيفية تسجيل أعمال البنوك و ذلك من خلال تخفيض أعباء الأعمال المكتبية لمختلف أنواع المعاملات المالية التي تتم فيها من ناحية و ربما الوقت و تقليل التكاليف من ناحية أخرى و قد استقرت هذه المحاولات عن ظهور وسيلة حديثة متطورة يمكنها أن تنوب عن الانسان المصرفي في أداء مختلف الخدمات الحديثة و هذه الوسيلة تسمى بأجهزة الصراف الآلي .

أولا : تعريف الصراف الآلي .

جهاز الصراف الآلي هو محطة طرفية للبيانات ظهر أول مرة في السبعينات عندما قامت المصارف بتركيب أجهزة صرف العملة النقدية (و التي تعتبر الصورة المبسطة لما يعرف حاليا بأجهزة الصراف الآلي)

[1] بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة الفترة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة ودكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،الجزائر 2006 ، ص145.

[2] قريني آمنة ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة ، ص15.

و ذلك كبديل عن موظفي البنك في الفروع البنكية لتخفيض عدد المعاملات داخل المصارف لتبدأ هذه الأجهزة بالانتشار في الدول المصنعة و من ثم الدول النامية و هذا الجهاز يوضع خارج فروع المصارف أو على مداخلها بحيث تكون جميع الأجهزة مرتبطة بمركز رئيسي بواسطة شبكة إلكترونية متطورة لسحب و ايداع تحويل النقود بالإضافة الى خدمات أخرى.[1]

ثانيا : أهمية أجهزة الصراف الآلي .

تتمثل أهمية أجهزة الصراف الآلي في العناصر الآتية:

- إتاحة الوصول الى حسابات متعددة كالحساب الجاري و حساب التوفير.
- تخفيض الضغط على البنوك و فروعها من خلال توجه الزبائن الى هذه الأجهزة من أجل استلام الرواتب و المعاشات.
- ضمان السيولة المثالية على مدار الأربع و عشرين ساعة طيلة أيام الأسبوع.
- تقليل التعامل بالشبكات بالنسبة لكل موظفي البنوك و بالتالي تقليل مصاريف استخدام الشبكات.
- تفادي فترات التأخير التي تتأخر فيها الشبكات للوصول الى البنك.

[1] بشير سميرة ، و آخرون ، تأهيل النظام البنكي الجزائري ، في ظل التطورات المالية العالمية ، مذكرة ليسانس ، جامعة ابن خلدون تيارت ، الجزائر ، سنة 2013- 2014، ص 13 .

خلاصة الفصل:

ينتج عن النمو المسارع لوسائل الدفع الحديث التكنولوجيا و الاتصالات ، آثار كبيرة على المصارف كما تعتبر الصرفة الالكترونية ، من أهم الوسائل التي تقوم بتسهيل عملية الخدمات البنكية بطريقة الكترونية جديدة ، و مستعملة بمختلف العمليات المالية و المصرفية ، لذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية التقليدية إزاء ظاهرة التجارة الإلكترونية ، لأن لا تبقى المصارف بعيدة عن المتغربات الجديدة في ظل نمو الأسواق و البنوك الشاملة و التكتلات الاقتصادية.

و بالتالي و جب على البنوك حتى لا تخرج من المنافسة بمسايرة الثورة الحاصلة في مجال المعاملات الالكترونية المالية ، و القبول بنظم الدفع الالكتروني ، و ذلك بإدخال بطاقات المعاملات المالية البلاستيكية بمختلف أنواعها و الشبكات الالكترونية و النقود الرقمية في مجال تعاملاتها.

الفصل الثاني : نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري

تمهيد :

يحتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية و تزداد أهميته من يوم إلى آخر و ذلك مع التطورات التي تطرأ على لاقتصاديات الوطنية من جهة و مع المتغيرات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة أخرى و ذلك باعتباره أداة هامة في اقتصاد السوق فلا يمكن تصور عمليات الإنتاج و المبادلة فيه دون التدخل المالي حيث كانت الدولة تتخذه كأداة للتخطيط المالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية المخططة اعتمدت الجزائر ما يسمى العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو دور تفاقم التكنولوجيا المصرفية و السعي في تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد التكنولوجيا الإعلام و الاتصال من أجل تطوير الخدمات المصرفية وفقا للمعايير الدولية من يستطيع الصمود في وجه المنافسة الناجمة عن تحرير السوق المصرفي الجزائري وسيما منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية كما استدعت ضرورة التحديث و عصرنة الجهاز المصرفي .

اثر ذلك سنسلط الضوء على النظام المصرفي في الجزائري و أهم إصلاحات النظام و أهم التعديلات التي جاءت في القطاع المصرفي الجزائري. من خلال :

المبحث الاول :ماهية النظام المصرفي الجزائري .

المبحث الثاني : النظام المصرفي على ضوء لإصلاحات قانون النقد و القرض

المبحث الأول ماهية النظام المصرفي الجزائري.

النظام المصرفي الجزائري جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية في الجزائر هذه الأخيرة التي شهدت تحولات مختلفة كانت ناتجة عن مختلف التغيرات الداخلية و الخارجية المحيطة بالاقتصاد الجزائري و طبعا هذا ما سيكون له الأثر الواضح على النظام المصرفي الذي يتماشى و الوضع الاقتصادي العام في الوطن.

المطلب الأول نشأة النظام المصرفي و تطوره.

يعرف النظام المصرفي على أنه مجموع مصارف الجهاز المصرفي و المنشآت المالية المتخصصة و السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي بنك العاملة في بلد ما و هو يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان و هو يشمل البنك المركزي و الخزينة العمومية إن هيكل القطاع المصرفي و الإطار التنظيمي الذي يتضمن دور البنوك المركزية و البنوك التجارية في الاقتصاد الوطني هي جوانب أساسية يجب مراعاتها عند تحليل الحجم الكلي للنظام المالي في بلد أو منطقة معينة لأنها تؤثر بشكل مباشر على مقدار الأموال المتاحة للمعاملات الاقتصادية مثل الطلب و العرض على الائتمان في السوق و سعر الفائدة و بالتالي تكلفة رأس مال الشركات و بالتالي القدرة التنافسية للصناعة الوطنية و نمو الإنتاج المحلي الإجمالي و مستوى التطور الذي حققته تلك الأمة.[1]

أولا : نشأة النظام المصرفي الجزائري.

يعود إنشاء النظام المصرفي الجزائري إلى القرن التاسع عشر و كان مستنسخا عن النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحه المالية فكل البنك الموجودة في الجزائر آنذاك عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية خاصة كانت أو عامة أو مختلطة.[2]

و لكن بعد الاستقلال و تأميم لقطاع المصرفي فقد قسم إلى دائرتين هما:

- **دائرة المنشآت المصرفية المالية** : و تضم القرض الشعبي الجزائري البنك الوطني الجزائري البنك المركزي الجزائري البنك الجزائري الخارجي بنك الفلاحة للتنمية الريفية بنك التنمية المحلية.
- **دائرة المنشآت الاستثمارية** : و تضم قطاع التأمين بكل فروعه الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط البنك الجزائري للتنمية بالإضافة إلى قطاعات خدمة أخرى مثل بنك البركة الإسلامي

[1] خبابة عبد الله ، الاقتصاد المعرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ، 2013.ص 222.

[2] نفس المرجع ، ص 222.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا " 24 بنكا أجنبيا خاص و سوق رأسمالي صغير و شركات التأمين و صناديق البريد للودائع و الادخار لكنه تابع الاقتصاد الفرنسي و قائم على نظام اقتصادي ليبرالي لذلك واجهت ضعفا اقتصاديا صعبا كما اقتصرت على تمويل النشاطات الصناعية فقط مما أدى إلى إنشاء المصرف المركزي و الخزينة العمومية لتمويل القطاعات الاقتصادية.

و رغم إنشاء هاتين المؤسستين و إلى جانب لإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية إلا أنه كان هناك نظام مزدوج قائم على أساس ليبرالي من جهة و على أساس اشتراكي من جهة أخرى مما أدى إلى تأميم المنشآت و المؤسسات المالية و المصرفية الضرورية لتمويل الاقتصاد من أجل ضمان الاستقلال المالي و النقدي و من أجل وقف النزيف المالي الذي أصاب البلد و كان هذا التأميم سنة 1966

وخلال المرحلة 1962-1970 صدر قانون المالية لسنة 1966و الذي ضم التدابير الآتية:[1]

- إلغاء الحد الأدنى لمساهمة البنك المركزي في تمويل الخزينة العمومية .
- انتقال سلطة النقد و القرض إلى وزارة المالية.
- تحديد ثلاثة أنماط لتمويل الاستثمارات من بينها إعادة الخصم الآلي للقروض المتوسطة الأجل لدى البنك المركزي.
- اقتصار دور المصارف على توزيع الموارد المالية المتاحة على المؤسسة العمومية الموجودة وفقا لقائمة تعدها وزارة المالية.

ثانيا :تطور النظام المصرفي الجزائري : نذكر أهم تطورات النظام المصرفي الجزائري.

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد و إنشاء عملة وطنية فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 و الدينار الجزائري سنة1964 .

انشاء هياكل النظام المصرفي الجزائري : تقرر انشاء مؤسسة اصدار جزائرية لتحل محل البنك الجزائري في 31 جانفي 1963 و بذلك أنشأ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية بالشخصية المعنوية المهمة المسندة لهذه الهيأة:[2]

[1] طاهر لطرش ، تقنيات البنك ، الطبعة 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2003 ، ص 179

[2] محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 2000 ، ص 125-136.

يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي و إعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع ادارة البنك بالاستقرار و الاستقلالية لممارسة صلاحياتها . و هكذا أصبحت إدارة البنك المركزي الجزائري مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم من رئيس الدولة و باقتراح من وزير الاقتصاد حيث يساعده في ذلك مدير عام معين بمرسوم من رئيس الدولة أيضا.

1- البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر بعد الاستقلال هم البنك المركزي بموجب القانون رقم 62/144 و ذلك في 13 ديسمبر1963 أوكلت له مهمة إصدار النقود تحديد معدل إعادة الخصم و هو بنك البنوك و مسؤول عن السياسة النقدية الإقتراضية هذه السلطة التي منحت للبنك المركزي لم تكن إلا في النصوص لكن في الواقع كان له نفس المستوى الذي تحتله باقي البنوك و التي جميعها تخضع لوزارة المالية.[1]

2- البنك الجزائري للتنمية تأسس هذا البنك 07 ماي 1963 تحت اسم الصندوق الجزائري للتنمية سنة 1972 غير اسمه الى البنك الجزائري للتنمية و قد اسند له مهمة تجميع المدخرات متوسطة و طويل الأجل و منح القروض متوسطة و طويلة الأجل غير أنه لم يتمكن من جمع الادخار مما جعله عاجزا عن التمويل بالاعتماد على الموارد المتحصل عليها من الخزينة.[2]

3-البنك الوطني الجزائري : يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائري في 13 جوان 1966 و هو يقوم بجمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل و تحويل القطاع الخاص و التي تعتبر ضمن تخصصه و فقا لمبدأ التخصص .

4-القرض الشعبي الجزائري : يعتبر ثاني بنك تجاري تأسس في 14 ماي 1967 و كغيره من البنوك التجارية يقبل الودائع و منح القروض قصيرة الأجل إضافة إلى متوسطة الأجل ابتداءا من 1971 و تمويل القطاع المصرفي و الفنادق و القطاع السياحي إلى جانب قطاع الصيد و المهن الحرة.[3]

5-البنك الجزائري الخارجي : أنشأ سنة 1967 في أول أكتوبر و هو ثالث بنك تجاري في الجزائر يقوم البنك الخارجي بجمع الودائع الجارية منح القروض لتمويل التجارة الخارجية و التعامل مع مختلف القطاعات و يركز في عملياته على الشركات الكبرى مثل سوناطراك وزارة الدفاع و غيرها.

---

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992 ، ص 187.

[2] طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 187.

[3] محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

6- بنك الفلاحة و التنمية الريفية : تأسس في 31- مارس 1982 و هو بنك تجاري يقوم بقبول الودائع الجارية و لأجل و منح القروض متوسطة و طويلة الأجل و تبعا لمبدأ التخصص فهذا البنك هو بنك متخصص في القطاع الفلاحي يمنح القروض لترقية النشاط الفلاحي ة الحرفي اضافة الى تمويل أنشطة الصناعة الغذائية .

7- بنك التنمية المحلية : تأسس في أفريل لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري ليكون آخر بنك تم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات و يقوم بقبول الودائع و منح القروض للجماعات المحلية و الهيئات العامة.[1]

المطلب الثاني : الإصلاحات النظام المصرفي الجزائري.

إن دراستنا للنظام المصرفي الجزائري قد أظهر خللا على مستوى تنظيم و أداء هذا النظام ، و هذا ما دفع السلطات العمومية الى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام البنكي هدفها إعطاءه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسة تجارية.

تتمثل المحطات الرئيسية لإصلاح النظام البنكي في ما يلي:[2]

أولا : الإصلاح النقدي العام 1986 :

بموجب قانون رقم 12-86 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القروض ، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية ، و قد كان روح القانون في اتجاه ارساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي ، و هو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية .[3]

وفقا لهذا القانون فإن البنك المركزي و مؤسسات القرض يعدان مؤسستين عموميتين تتمتعان بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و ينجزان العمليات المصرفية على سبيل الاحتراف ، إن رأس مال البنك المركزي و المؤسسات القرضية ملكيتان للدولة أو بعض أعضاءها بالمفهوم الوارد في القانون المتعلق بالأملاك الوطنية " المادة: 15".[4]

---

[1] طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

[2] نفس المرجع ،ص 196-199.

[3] شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص 194.

[4] محفوظ لعشب ،الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2004 ،ص 39.

كما وضع نظام بنكي على مستويين و بموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية.

1- **البنوك الجزائرية** : يخضع النشاط المصرفي لقواعد القانون التجاري (مادة 16) و يعتبر البنك تاجرا في علاقاته مع الغير ، في إطار هذا القانون يقوم البنك المركزي بالمهام التالية :[1]

- البنك المركزي يستفيد سلطته في مجال السياسة النقدية .
- مساعدة الخزينة العمومية .
- يوازن و يراقب توزيع القروض على الاقتصاد الوطني باعتباره بنك امتياز في الإصدار النقدي .
- يعمل على توفير الظروف الملائمة لاستقرار العملة و السير الحسن للبنوك .
- يتابع و ينفذ المخطط الوطني للقرض (مادة 26)

2- مؤسسات القرض المتخصصة

تعد كل مؤسسة متخصصة كل مؤسسة يكون قانونها لا يسمح بجمع الأموال و لا تمنح قروض إلا في إطار موضوع نشاطها ، و يسمح لمؤسسة القرض ان تستعمل جميع الإجراءات التقنية المكرسة في النظام البنكي في تحويل الأموال بين الأشخاص ، و هي تسير ودائع الادخار ضمن الشروط الخاصة بها .[2]

3- **المخطط الوطني للقرض** :

يدخل ضمن المخطط الوطني للتنمية و ذلك وفقا للقانون 86-12 بحيث يحدد الأهداف التي يجب بلوغها في جميع مصادر النقد و الأولويات في توزيع القروض ، و بمقتضى المادة 26 من قانون المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد مايلي: [3]

- حجم و طبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض .
- حجم القروض الخارجية.

[1] Hocine benssad , l reforme économique en Algérie , office des publications université , Alger , 1992 , p 129.

[2] محفوظ لعشب ، القانون المصرفي الطبعة الحديثة للفنون الطبيعية ، الجزائر 2001، ص 23.

[3] محفوظ لعشب ، القانون المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص24.

- مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد .

و يساهم البنك المركزي و مؤسسة القرض في دراسة الأهداف الشاملة ، و اعداد تنفيذ و متابعة المخطط الوطني للقرض و وضع الآليات الفنية و نمط انجاز الأهداف المالية و النقدية.

ثانيا اصلاح عام 1988:

جاء صدور قانون 1986 قبل صدور قوانين الإصلاحات عام 1988 و عليه فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماشى و هذه القوانين كما لم تأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على المستوى الجديد للاقتصاد .[1]

شرعت الجزائر في تطبيق البرنامج الإصلاحي منذ عام 1988 حيث مس مجموع القطاعات الاقتصادية و مست هذه الإجراءات المتخذة المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى و التي كانت على عاتقها أهم النشاطات الاقتصادية فجاء قانون 06-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 محاولا احداث بعض التطابقات الضرورية حيث ترجم نص هذا القانون الإدارة الواضحة في التغيير بتعديله بعض أحكام قانون 12-86.حيث يذكر هذا القانون أن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية.[2]

و هو ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة بتحفيزها قصد النظر في علاقاتها مع المؤسسة العمومية الاقتصادية المستقلة التي تحددها القواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق كما يسمح هذا القانون لمؤسسات القرض و الهيئات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية و السوق الخارجية و من هنا نقول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسة اقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988 و هذا تطبيقا للقوانين التي تمت المصادقة عليها في هذه السنة بالإضافة إلى التأكيد الواضح على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية فهو مكلف بإعداد و تسيير السياسة النقدية بما في ذلك تحديد شروط البنك و تحديد سقوف إعادة الخصم.[3]

[1] قانون 88-06 المتعلق بالمؤسسات العمومية و الإقتصادية ، المؤرخ في 12-01-1992 ، المادة 02.

[2] قانون 88-06 المتعلق بالمؤسسات العمومية و الإقتصادية ، المؤرخ في 12-01-1992 ، المادة 02.

[3] نفس المرجع السابق.

و الشكل التالي يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري حسب إصلاح 1988.

الشكل رقم 02-01 يمثل هيكل النظام المصرفي الجزائري حسب إصلاح 1988

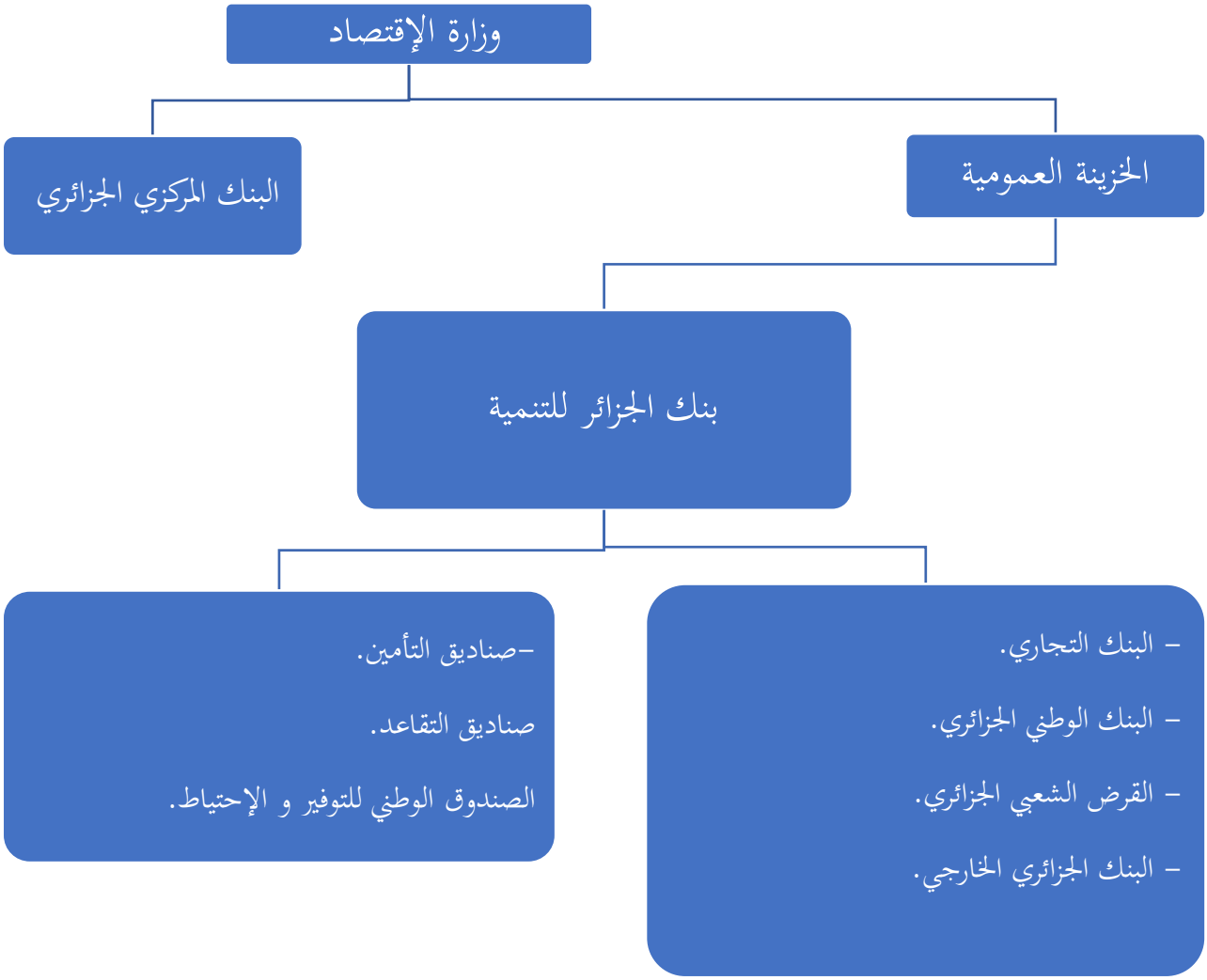

المصدر ، رضوان سوامس ، العلاقة بين البنك و المؤسسات المالية على ضوء الإصلاحات المالية و النقدية في الجزائر مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الجديد ، جامعة ورقلة ، أفريل 2003 ، ص 165.

ثالثا : النظرة الجديدة و اصلاح عام 1990 .

يعتبر قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض ، نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي .

كما تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية ، و ابراز النقد و السياسة النقدية و ينتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستوى بين و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته ،لتسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة ، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة .

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن ميزانية الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها اجباريا في كل سنة و كذا استرجاع الديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 17 افريل 1990 ، وفق جدول يمتد كل 15 سنة.

و إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص معنوي أو طبيعي عبر البنوك و المؤسسات المالية لأداء هذه العمليات.[1]

ولقد عرفت سنوات التسعينات تناول جدي و اهتمام حقيقي بمشاكل الجهاز المصرفي التي وصلت إلى ذروتها حيث عرفت هذه الفترة حدثين مهمين هما :

1- تدخل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي من أجل مساندة الإصلاحات المصرفية عن طريق وضع برنامج لعديل القطاعي و المخطط الإجمالي (بإبرام عقد التثبيت في 01 ماي 1989) الذي كان يطالب بإعادة النظر جذرية و شاملة بشأن القطاع المالي و بالتالي بإخفاء تدريجي للنظام البنكي الساند . [2]

2- إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 17 أفريل 1990 و الذي كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تموين الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم.

[1] كتوش عاشور ، بن عزوز بن علي ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ، واقع و تحديات ، جامعة شلف ، ص 146.

[2] المقدم مصطفى ، بوشعير راضية ، تقييم أهداف المنظومة المصرفية الجزائرية ، مداخلة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات جامعة شلف ، ص83.

رابعا : الإصلاحات الأساسية لنظام المصرفي الجزائري.

سنتطرق هنا للإصلاحات التي مست النظام قبل سنة 1990 و تلك التي جاءت بعد هذه السنة و هي التي تعتبرها جذرية في هذا المجال نذكر منها .[1]

1- إصلاحات أساسية قبل سنة 1990 : أظهرت التغيرات التي على النظام المالي الجزائري ،خلال السبعينات و في بداية الثمانينات محدوديتها و عليها أصبح اصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به .

سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري ، بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي الجزائري لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية واتخاذ جميع التدابير الضرورية لتقليل من خطر عدم استرداد القرض .

- استعادة البنك المركزي صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية .
- أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخزينة.
- شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الاقتصادية.
- منح القانون 88-01 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرارات حقيقية كما أظهر بشكل جلي مفهومي الفائدة و المردودية .

2- إصلاحات أساسية بعد 1990 .

تعطى إعادة التنظيم المنبثقة عن القانون المتعلق بالنقد و القرص استقلالية نسبة البنك المركزي تضمن له على السواء شروط تعيين مسيرته و شروط ممارسة وظائفهم حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاث نواب له ، و مجلس النقد و القرض ، و مراقبون يتولون شؤون المديرية و الإدارة و المراقبة على التوالي ، يعني المحافظ بمرسوم يصدره رئيس الجمهورية لمد 06 سنوات ، و يعين نواب المحافظ بنفس الكيفي لمدة 05 سنوات ، ولا تجدد مدة ولايتهم إلا مرة واحدة ، و لا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي ، في حالة العجز أو الخطأ الفادح.[2]

[1] محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، المرجع سبق ذكره ، ص 137-139.

[2] المرجع نفسه ، ص 140-142.

إن استقرار مدة الولاية أو امتداد آجالها و عدم قابليتها ، لإلغاء يعطي لإدارة البنك ضمانة قانونية للاستمرارية .

يتضمن مجلس النقد و القرض الذي يترأسه المحافظ نواب المحافظ الثلاث و ثلاثة موظفين ساميين يختارهم رئيس الحكومة نظرا لخبرتهم و كفاءتهم للشؤون الاقتصادية و المالية و يفترض أن يخلق هذا التعاون أحسن الظروف و الانسجام بين السياسة النقدية و المالية للسياسة الاقتصادية .[1]

يعمل مجلس النقد و القرض تارة بصفة مجلس إدارة بنك الجزائر و هو يمتلك عندئذ الصلاحيات العادية الخاصة بمجلس الإدارة ، و ينتم في هذه الحالة إشراك المراقبين في أشغال مجلس الإدارة و لهم الحق لإدلاء بالرأي باعتبار صوتهم استشاري ، كما يتصرف مجلس النقد و القرض تارة أخرى بصفته سلطة نقدية مكلفة بالعمل على تحقيق المهام المنوطة بالبنك المركزي ، و في إطار هذه المهام فإن البنك المركزي ملزم بخلق و تثبيت أحسن الظروف في ميدان القرض و الصرف قصد تحقيق تطور منتظم للاقتصاد الوطني .

تقوم الحكومة باستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانون أو نص تنظيمي خاص بالمالية و النقد ، كما يمكن لبنك الجزائر باقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات و على الوضعية المالية العامة و على تطور الاقتصاد الوطني بصفة عامة و من خلال هذه العملية لابد أن ترتكز على عدة محاور من أهمها مايلي :

أ- **استقلالية بنك الجزائر :**

تقاس استقلالية العلمية لهذه الهيئة من خلال المهام و الأهداف المكلفة بها ، كما تعمل السلطة النقدية المحددة في مجلس النقد و القرض ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير و ضمان التنفيذ الخاص فيما يلي:

- إصدار النقد ..
- المعايير و الشروط الخاصة بعملية البنك المركزي (الخصم الإيداع و رهن السندات العمومية و الخاصة)
- الأهداف الخاصة بتطور المكونات المختلفة للكتلة النقدية و حجم القرض .
- الشروط الخاصة بإنشاء البنوك و المؤسسات المالية .

[1] محمود حميدات ، المرجع سبق ذكره ص 96-97 .

ب- **اللجنة المصرفية** : كلفت اللجنة المصرفية بعد تأسيسها بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية ، و بالمعاقبة على النقائص التي يتم ملاحظتها .

يتجلى من خلال فحص أحكام قانون 90-10 أن اللجنة المصرفية قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة دون أن يتم تحديد هذه المراقبة بشكل دقيق و هو ما يترك لهذه الأخيرة مجالا كافيا لتنظيم عملها و تكييفه مع المتغيرات المترتبة عن الدخول الهيكلي للنظام المالي و هذا ما يجعلنا نستنتج أن مهمة اللجنة المصرفية تتجاوز المراقبة البسيطة الشرعية ، أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية و التنظيمية من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

المطلب الثالث : خصائص النظام المصرفي الجزائري .

يمتاز هذا القطاع بمجموعة من الخصائص و التي يمكن استعراض أهما في النقاط التالية:

أولا سيطرة البنوك:

من أهم ما يمتاز به القطاع هو سيطرة البنوك العمومية على أغلبية النشاط المصرفي سواء في جانب الخصوم و الموارد أو جانب الأصول و الاستخدامات ، حيث يمثل نسبة 93 بالمائة من الحجم الكلي لموجودات القطاع المصرفي ، بالإضافة إلى أنه سيسطر على أكثر من 90 بالمائة من النشاط المصرفي .[1]

ثانيا انخفاض حجم التغطية:

حيث لا تتكون شبكة البنك الجزائرية إلا من 1227 شبك بنكي موزع على مختلف المناطق منها 1097 وكالة و فرع تتبع البنوك العمومية ، و 130 وكالة و فرع تابعة للبنوك الخاصة ، و بذلك يكون حجم التغطية مقارنة بعدد السكان بمعدل : وكالة بنكية 26500 نسمة ، في حين أنها تصل إلى 1200 وكالة بنكية في بعض الدول العربية الخليجية .

ثالثا : مشكلة عصرنة القطاع المصرفي :

حيث يشهد في هذا الجانب تأخرا ملحوظا في عصرنة هياكله و نظمه و تطوير مستوى و جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها و ذلك بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة و العديد من الدول العربية و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر انطلقت في سلسلة من الإصلاحات التي تمس النظام المصرفي عبر اتخاذها لمجموعة من الإجراءات القانونية .

[1] حمزة شوادر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مؤسسة الوارق للنشر ، الأردن ، سنة 2014 ، ص 148.

المبحث الثاني : الجهاز المصرفي على ضوء لإصلاحات قانون النقد و القرض.

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينيات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين و زيادة إنتاجها و لا للبنوك بالقيام بعملها كوسيط مالي مما استدعى السلطات النقدية إلى تقوية و تعزيز النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية و هذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض.

المطلب الأول:النظرة الجديدة للنظام المصرفي و إصلاح عام 1990 .

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينيات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين و زيادة إنتاجها و لا للبنوك بالقيام بعملها كوسيط مالي مما استدعى السلطات النقدية الى تقوية و تعزيز النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية و هذا م-ن خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 10-90 المؤرخ في 14- أفريل 1990 حيث لوحظ أنه منذ 1994 تطورات لابأس بها فيما يخص مجال الجهاز المصرفي و المحافظة على قوته .

أولا : قانون النقد و القرض 10-90.

يعتبر قانون 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات و كانت كل الجهود المبذولة لإنعاش و إصلاح النظام البنكي الجزائري لم تنعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني الجزائري مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات. [1]

و ذلك من خلال قانون النقد و القرض الصادر في 14أفريل 1990 رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما إلا أن الاهتمامات انصبت على النظام المصرفي بالدرجة الأولى فقد جاء هذا القانون ليحرر البنوك التجاري من قيودها الإدارية و يركز السلطة في البنك الجزائري أو مجلس النقد و القرض و يفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة خصوصا و أن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق و هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إداريا و تسيير يا كما يجب أن نشير الى أن هذا القانون أنشأ لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك و المؤسسة و السوق.

[1] قانون رقم 90-10 الصادر في 14-04-1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 18 ، بتاريخ 14-04-1990 .

و كما ساعد قانون النقد و القرض على تنشيط الوساطة المالية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في البنوك التجارية و وظائفها التقليدية.[1]

1. بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة ثم تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و استرجاعها في كل سنة كذا ارجاع ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة و إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العمومية و منع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية أداء هذه العمليات.

2-و فيما يخص مسألة الحسابات فقد قام مجلس النقد و القرض بإصدار لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات و الثانية بالإجراءات الحسابية التي يتعين على البنوك اعتقادها .

ثانيا : أهم ما جاء به قانون النقد و القرض.

لقد أرسى هذا القانون القواعد التنظيمية التسيرية للبنوك و المؤسسات المالية تنص على مايلي:

- الغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرشحة في ظل التخطيط المركزي .
- عدم التمييز في منح القروض بين القطاع العام و القطاع الخاص .
- اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي.
- تم الفصل بين البنك المركزي صاحب السلطة في إصدار النقد والخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل.
- -تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- استعادة البنك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية خاصة تلك المتعلقة في منح القروض التي كانت متحركة من قبل الخزينة العمومية .
- -أصبح توزيع القروض لا يخضع قواعد إدارية و إنما يرتكز على مفهوم الجدوى لاقتصاد المشاريع.

[1] طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

- -أصبح مجلس النقد و القرض يمثل السلطة النقدية و الوحيدة و المستقلة بعدما كانت منسوخة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية و وزارة المالية.[1]
- ترقية الاستثمار الأجنبي.
- تحديد نوعية العلاقة بين المركزي و البنوك التجارية .
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض .
- تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.

ثالثا : هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد و القرض.

لقد أدخل قانون النقد و القرض تعديلات مهمة في هيكل النظام البنكي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي و السلطة النقدية أو بهيكل البنوك و لأول مرة منذ قرارات التأميم تم السماح للبنوك الأجنبية بأن تقدم أعمالا لها في الجزائر كما تم أيضا و بموجب نفس أحكام السماح بإنشاء بنوك خاصة.[2]

1) بنك الجزائر

يعرف قانون النقد و القرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و منذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير بنم الجزائر و الذي يضطلع بالمهام التالية:

وظائف بنك الجزائر:

أهمها كما يلي:

- **مؤسسة إصدار** : يتولى البنك مهمة صنع الأوراق المالية و القطع النقدية و التدخل في شبكة البنك المركزي الواسعة المكونة من الوكالات و الفروع الموزعة على التراب الوطني و تصدر النقود من طرف البنك المركزية التي تعتبر عليه وقف آلية يتم بموجبها استلام إحدى عناصر الأصول و الأصول التي تشمل مايلي:

[1] بلعزوز بن علي ،كتوش عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

[2] طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 199- 200

- ذهب و عملات حرة أجنبية حرة للتداول.
- سندات مصدرة من الخزينة الجزائرية.
- مستندات مقبولة تحت نظام الأمانة أو محسومة أو مرهونة.
- تسيير إحتياطات الصرف و تكمن هذه المهمة في القيام بصفات الحافظ على الذهب و الفضة و استقلال المداخل من العملة الصعبة .
- مساهمة في وضع السياسات النقدية يقوم البنك المركزي بدورين هما جمع و تحليل الإحصائيات النقدية و المالية لتحديد و مراقبة مدى فعالية ة تطبيق السياسة النقدية و يقدم توجيهات فيما يخص وضع الوسائل الميدانية الكفيلة لتحقيق الأهداف.
- مصرف الخزينة يملك البنك المركزي الحساب الجاري للخزينة و يتولى القيام لصالح الدولة بعدة عمليات مصرفية و أعطى الحق للبنك المركزي بمنح القروض للخزينة.

دوره في مواجهة البنوك يقوم البنك المركزي بدوران رئيسيان هما :

- يعتبر البنك المركزي بنك البنوك و له سلطة الوصاية للنظام المصرفي يقوم بفرض مراقبة القواعد الوقائية و ذلك من أجل ضمان الحماية و الأمن للنظام المصرفي .
- تسيير أسعار الصرف مهمته تتمثل التجديد اليومي لأسعار الصرف بالنسبة للدينار و هو بذلك ينظم سوق العملة و الصرف

و يخضع بنك الجزائر الى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا و تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة و بالرغم من هذا فهو لا يخضع للتسجيل في الجل التجاري و لا يخضع أيضا بقانون 01-88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 و المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و يستطيع أن يفتح فروعا له أو أن يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا و يسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ و مجلس النقد والقرض.

- **المحافظ و نوابه:**

يعين المحافظ و نوابه بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات و خمس سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة كما تتم إنهاء مهامه بمراسيم رئاسية أيضا و يكون ذلك في حالتين فقط العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون الخطأ الفادح.[1]

و يحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة واحد كل منهم و يتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم و يستطيع المحافظ تحديد مهام و صلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك.

و تتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية بيع شراء الأملاك المنقولة و غير المنقولة تعيين ممثلي البنك في مجالس المؤسسات الأخرى كما يقوم بتمثيله لدى السلطات العمومية و البنوك المركزية التابعة للدول الأخرى و الهيئات المالية الدولية كما يمكن أن تستشيره الحكومة في سائر المائل المتعلقة بالنقد و القرض أو تلك التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها .

2) مجلس النقد و القرض:

يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من المسائل الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه و الصلاحيات الواسعة له.

و يؤدي مجلس النقد و القرض دورين أو وظيفتين وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد و يتشكل مجلس النقد و القرض من :

- محافظ البنك رئيسا.
- نواب محافظ البنك كأعضاء.
- ثلاث موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاث إذا اقتضت الضرورة.

و يمكن لمجلس النقد و القرض أن يشكل من بين أعضاءه لجانا استشارية و يحق له استشارة أي مؤسسة أو اي شخص إداري إذا رأى ذلك ضروريا.

[1] طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 200

و صلاحيات المجلس كما سبق و قلنا واسعة جدا في مجال النقد و القرض ومن أهم هذه الصلاحيات مايلي:

باعتباره مجلس إدارة البنك يقوم بإجراء مداولات حلو تنظيم البنك المركزي و الاتفاقيات و ذلك بطلب من محافظ كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة و الثابتة و بيعها كما يقوم بتحديد ميزانية البنك و إجراء كل ما يحيط بح من تعديلات ... الخ

باعتباره سلطة نقدية يقوم بتنظيم إصدار النقود يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك و المؤسسات المالية (إعادة التمويل و شروطها) يسير السياسة النقدية و يضع شروط فتح الفروع و المكاتب التمثيلية للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية و يرخص لها ذلك كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية مع الزبائن و تنظيم سوق الصرف و مراقبة الصرف بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 45-44 من قانون النقد و القرض.

الشكل 2-2 الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

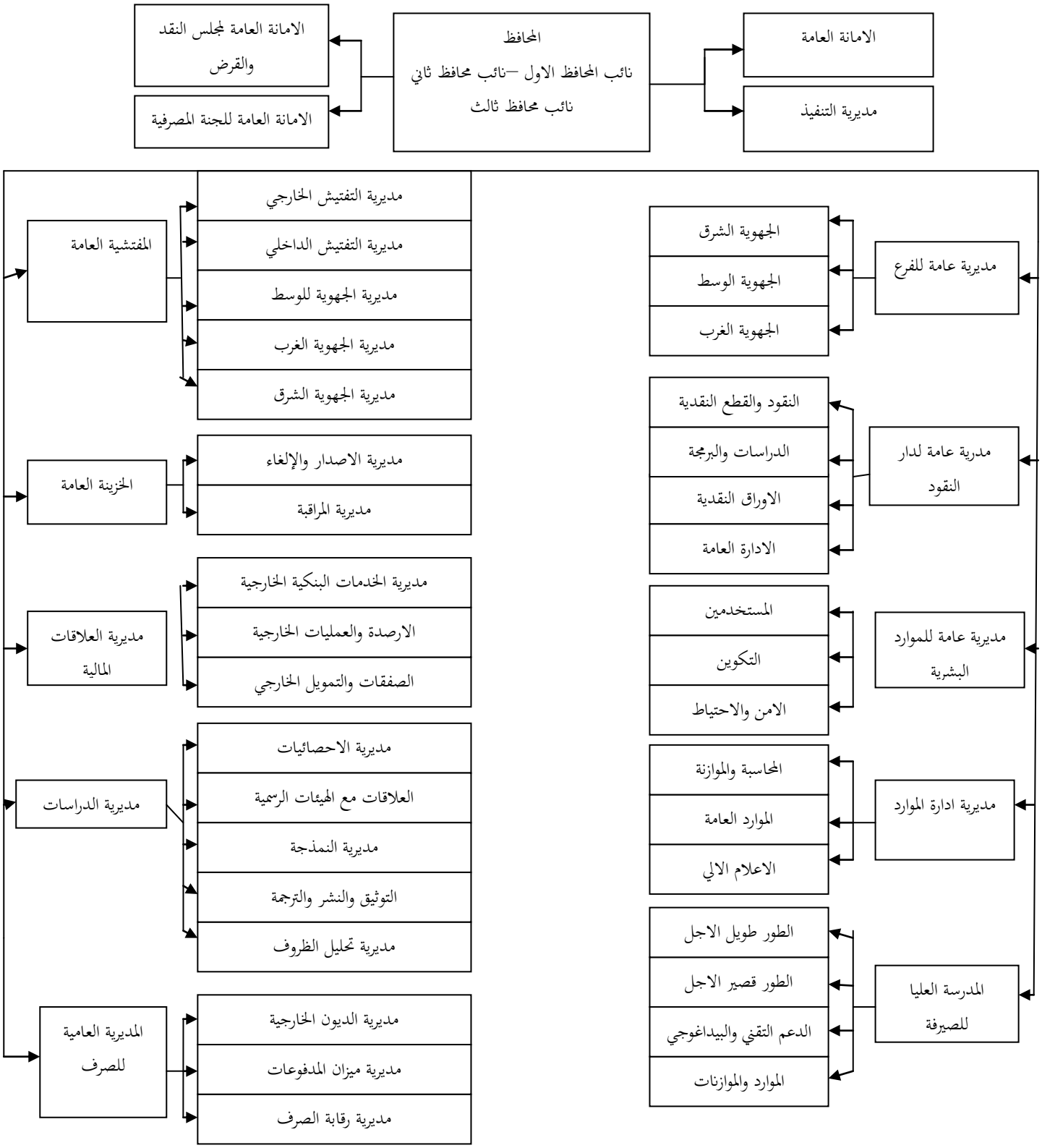

Source :http//www.bank .of .Alegria .dz /organigramme 2000.

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف قانون النقد و القرض.

أولا : مبادئ قانون النقد و القرض.

1-الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية.

و قد تبنى قانون النقد و القرض الفصل بين الدائرة الحقيقية و الدائرة النقدية و ذلك يعني أن القرارات لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس الكمي من طرف هيئة التخطيط و لكن مثل هذه القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناء على الوضع النقدي السائد و الذي يتم من طرف هذه السلطة ذاتها إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها في يلي:[1]

-استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات و المؤسسات الخاصة.

-تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي

-خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة .

-ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض .[2]

2- الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة.

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم على نحو ما رأينا و ذلك على خصوص اللجوء إلى هملة القرض أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

و اعتمد قانون النقد و القرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و ميزانية الدولة فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية و لم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد و يسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

[1] طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص 196.

[2] طاهر لطرش ، نفس المرجع ،ص 197.

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- تهيئة الظروف الملائمة في تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض .

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات و خلف هذا الأمر كما رأينا غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل و تفطن قانون النقد و القرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة و ابتداء من هده اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في اطار مهامه التقليدية و يسمح الفصل بين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

*تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

*استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروص.

*أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية و إنما يرتكز على أساس مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[1]

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة .

كانت السلطة النقدية سابقا في مستويات عديدة فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت للبنك المركزي لتمويل عجزها و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية و البنك المركزي كلن يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره و امتياز اصدار النقود و لذلك جاء قانون النقد و القرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية و كان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة مستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية و بالذات في هيئة جديدة أساسها مجلس النقد و القرض و جعل قانون النقد و القرض هذه السلطة النقدية

- وحيدة ، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تخفيف الأهداف النقدية.

[1] طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، مرجع سبق ذكره ،ص 197.

- و موجود في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد بتفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

5- وضع نظام بنكي على مستويين:

كما أن قانون النقد و القرض قد كرس مبدأ وضع النظام على مستويين و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزع للقرض و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا للبنوك، يراقب نشاطها و يتابع عملياتها .كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للاقتراض في التأثير على السياسات الإقتراضية للبنوك ، وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي و بموجب ترأسه النظام النقدي.[1]

و تواجده فوق كل البنوك ، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقسيم هذا النشاط في اتجاه الخدمة ،أهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية.

و لقد ألغى قانون النقد و القرض كل القوانين و الأحكام التي تعارض الأحكام الواردة فيه و ألغى صراحة الأحكام الواردة في قانوني أوت 1986 و جانفي 1988 اللذان كانا يمثلان قانون مرحلة معينة و باعتباره القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة البنكية و يضبط قواعد العمل البنكي منذ صدوره في أفريل 1990 لذلك فإن دراسة هيكل النظام البنكي و آليات عمله سوف تتم في إطار أحكامه.

ثانيا : أهداف قانون النقد و القرض.

لعل أهم الأهداف لهذا القانون تتمثل في :[2]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي و المصرفي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- تولي مجلس النقد و القرض لإدارة البنك المركزي .
- تشجيع الاستثمارات و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.

[1] طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 198 – 199.

[2] نفس المرجع السابق .

- تولي مجلس النقد و القرض لتسير مجلس إدارة البنك المركزي.
- انشاء سوق نقدية حقيقة .
- منح مجلس النقد و القرض السلطة النقدية
- انشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ الائتمان و يرجع دورها كصندوق للدولة.

المطلب الثالث : أهم تعديلات قانون النقد و القرض .

منذ اصداره في أفريل 1990 تم تعديل قانون النقد و القرض و تكميله بمرسوم 11-05 المؤرخ في 27 فيفري 2002 و أخيرا تم استبداله بنص جديد و هـ الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض و أصبح هذا النص التشريعي الأساس الجديد الذي يحكم سير و تشغيل المنظومة المصرفية و يهدف هذا النص الجديد إلى :

- السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته.
- تدعيم التقارب بين بنك الجزائر و الحكومة في الميدان المالي من خلال التقارير المالية و الاقتصادية.
- توفير الحماية اللازمة للبنوك.
- و تحقيق هذه الأهداف حسب المشرع الجزائري مرهونة بثلاثة شروط :
- تكوين عدد هام من المسيرين الأكفاء لحساب البنوك الجزائرية.
- وضع أنظمة معلومة كفأه للسرية و الأمان.
- تمويل الاقتصاد بموارد سوقية مدعمة لمؤسسات مصرفية قوية.

خلاصة الفصل :

مازال النظام المصرفي الجزائري يواصل التغيير و احداث التحولات الضرورية التي تسمح له بالاندماج في اقتصاديات الدول و على مر السنين يحاول الى مستوى تنظيمي أفضل و الارتقاء بأدائه و للالتحاق بالدول المتقدمة و مواعيد التطور المالي و المصرفي الذي تتميز هذه الدول.

اثر صدور قانون النقد و القرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي اتجاه القطاع الخاص الوطني و الأجنبي يتسارع و خصوصا بعد سنة 1988 انتهاء انجاز برنامج التعديل الهيكلي و في نهاية سنة 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك و مؤسسة مالية عمومية و خاصة و مختلطة معتمدة من طرف مجلس النقد و القرض بالإضافة إلى بنك الجزائر و الخزينة العمومية

الفصل الثالث : الصيرفة الالكترونية في الجزائر

تمهيد

تماشيا مع ما هو حاصل من تطورات عالمية عمل النظام المصرفي الجزائري على إدخال مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بغية تطور نظم ووسائل تقدم الخدمات المصرفية ورفع كفاءة أدائها بالإضافة إلى تبني مفهوم الصيرفة الإلكترونية التي تساعد على سرعة الاتصال وتقدم الخدمات بأعلى جودة وأقل تكلفة ومعتمدة في ذلك على وسائل الدفع الإلكتروني ومحاولة تطويرها .

وفي مجال عصرنة البنوك الجزائرية فقد قامت هذه الأخيرة بإنشاء عدة أنظمة بهدف تسهيل المعاملات ومعالجتها عن بعد .

إلا أن العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر تواجهه العديد من الصعوبات الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير المقومات التي تعمل على تأهيل المصارف الجزائرية.

وعلى هذا الأساس سنعالج هذا الفصل من خلال المبحثين:

المبحث الأول :واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

المبحث الثاني : أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر .

المبحث الأول :واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

يتصرف مدلول العصرنة إلى إدخال التكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي مع ما يتطلب من عصرنة وسائل الدفع وفي هذا الإطار تم اقتراح العديد من الأفكار والمشاريع في الجزائر من مشروع الصيرفة الإلكترونية .

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة المصرفية الجزائرية.

مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق أصبحت تبدل العديد من الجهود لترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة والتشجيع على تطوير هذه التكنولوجيا في السوق .

ولقد عرف قطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر تأخرا كبيرا غير أنه مع بداية خصخصة وتحرير القطاع لوحظ أن قطاع الاتصالات بدأ يتطور لاسيما شبكة الانترنت.

أولا : الانترنت والمنظومة المصرفية في الجزائر .

سمعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت و التقنيات المرتبطة بها ،من خلال ارتباطها بهذه الشبكة في شهر مارس من عام 1994عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني ،الذي أنشئ في شهر أفريل من سنة 1986من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،وكانت مهمته الأساسية العمل في إقامة شركة وطنية وربطها بشبكات إقليمية دولية .[1]

ابتداء من سنة 1995 عرفت شبكة الانترنت في الجزائر انطلاقة واسعة وبشكل ديمقراطي أكثر، وفي سنة 2007 احتلت الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الدخول إلى عالم الانترنت في العالم العربي ب 1.2 مليون مشترك سنة 2010.[2]

وبالنسبة للبنوك الجزائرية فإن معظمها تملك موقعا على شبكة الانترنت ،فالنسبة لبنك الجزائر فإنه يعرض من خلال موقعه مجموعة من المعطيات والبيانات عن السياسة النقدية والمالية ،بالإضافة إلى التقارير السنوية،إلا أنه لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم .

أما بالنسبة للمصارف التجارية ،فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها ،وهنالك بعض المصارف التي تسمح بالاطلاع على رصيد بعض الزبائن المشتركين في النظام وبعض العمليات الأخرى

[1] إبراهيم بختي، دور الانترنت في مجال التسويق –دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 162.

[2] Mohiédine Dj oudi, Le commerce électronique en Algérie à travers le projet ELABWEB, intervention présenté au séminaire international du commerce électronique, université d'Ourgla, Alger, 2004, p7.

،ومن أمثلة هذه المصارف : الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ،القرض الشعبي ،بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، ورغم ذلك فإن عملياتها تتصف بالمحدودية من حيث نطاق الخدمة أو نوعيتها .

ثانيا: شبكة الاتصالات الإلكترونية.

بادرت بعض المؤسسات المالية المصرفية والمالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني ، لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها يجعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته وذلك بسبب :

– اعتماد المؤسسات المصرفية والمالية على حلول وأنظمة مستوردة وغير متوافقة ومميزات السوق الجزائرية .

— عدم تزايد الطلب عليها .

ورغم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل : بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد ، والبطاقة المصرفية للسحب والدفع للمصارف التالية : القرض الشعبي ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، البنك الخارجي ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، بنك البركة الجزائري .

أما بالنسبة لاستخدام الهاتف في الخدمة المصرفية فلا تستعمل البنوك الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت أو المحمول ، رغم مشاهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية ، إلا أن هناك مشروع لتطوير الدفع الإلكتروني باستعمال الهواتف النقالة ،والذي دخل مرحلة متقدمة من الدراسة والتشاور ،حيث يمكن عن طريق الهاتف النقال الاستعلام عن الرصيد وإجراء معاملات مالية أخرى .

المطلب الثاني :البنوك الجزائرية أمام الصيرفة الإلكترونية .

تعتبر الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات يؤثر بالتقدم التكنولوجي ،وفي ظل تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفاعلها مع المنظومة الاقتصادية ،برزت مفاهيم جديدة تتدرج ضمن مايعرف بالاقتصاد الرقمي ،ومن بين هذه المفاهيم الصيرفة الإلكترونية .

أولا : بعض الملاحظات حول المنظومة المصرفية الجزائرية.

وجدت البنوك الجزائرية نفسها أمام تطورات عالمية تفرض عليها ضرورة إثبات وجودها ،وذلك لا يتم إلا من خلال تحسن أدائها ،زيادة عوائدها ،التخفيف من المخاطر التي تواجهها والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد ،ولا يمكن للبنوك الجزائرية القيام بذلك دون اللجوء للاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة .

إلا أن ما يلاحظ على المنظومة الجزائرية سيطرة البنوك العمومية التي لازالت قائمة نظرا لانتشارها الجغرافي الواسع وتعامل كل المؤسسات والهيئات العمومية معها ،إضافة إلى ضعف البنوك الخاصة من حيث الإمكانيات، كما أن مايميز الخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري ، بأنها خدمة تقليدية وذلك عن طريق تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل إلكترونية ،حتى يسهل اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .[1]

ونتيجة لذلك فان البنوك الجزائرية مجبرة على وضع إستراتجية بسرعة في الصيرفة الإلكترونية قبل ولوج المنافسة الأجنبية ، خاصة وأن السوق العربية بذات تجلب الاهتمام في هذا المجال .

كما يبقى دور الدولة جوهري وضروري لتهيئة المحيط المناسب وجعل إقحام الجزائر بسرعة في هذه التكنولوجيات وأولوية وطنية.

ثانيا : تجربة وسائل الدفع الالكترونية .

شهدت المنظومة المصرفية عملية عصرنة لوسائل الدفع الإلكترونية ،وذلك مواكبة لما هو جاري على الصعيد العالمي .

1. بطاقة السحب والبطاقة الائتمانية .

تتمثل بطاقة السحب في بطاقة يتم من خلالها السحب عن طريق الصرافات الآلية لمؤسسة من أجل تحسين عملية الدفع .[2]

أما البطاقة الائتمانية ،فالهدف من استخدامها هو توحيد تقنيات الدفع لتتميز بالبساطة وسهولة الاستعمال،وأول بطاقة تم إصدارها هي سي بي أي فيزاغولد ،حيث يمكن لصاحبها شراء السلعة التي يرغبها عبر الانترنت عن طريق الإرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر [3]

2. الشبكة النقدية مابين المصارف والتحويلات الآلية للنقود.

[1] عبد الكريم قندوز و بومدين نوردين ، الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي الجزائري ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، ص 10.

[2] Rachid laali et Farid yaci ,comportement des banques et contribution développement économique Bancarisation de l'économie , intervention présenter au séminaire nationale du banques commerciales et développement économiques , université de Bejaia , Alger ,p2.

[3] جلال عجالي وايمان بن عجلان ، التجارة الالكترونية ،تاريخ الإطلاع :2022/ 04/15 ، عن موقع: www.farcs boubakour .Eude .dz

تتمثل الشبكة النقدية مابين المصارف في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف الجزائرية ،وبدأت في العمل سنة 1997، وهي تغطي الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفي الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا ، كما تعمل على إضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية .[1]

وبالنسبة لتحويلات الآلية للنقود ، فهي عبارة عن فرع أجنبي في البنوك الجزائرية المهمة متمثلة في : بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ، البنك الوطني الجزائري ،القرض الشعبي الجزائري و الصندوق الوطني للتعاونية الفلاحية وبنك البركة ،ورأس مالها يقدر ب 267 مليون دينار جزائري ، نعمل على تسهيل عمليات السحب سواء كانت محلية أو محولة ، وضمان قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين ، وقامت هذه الشركة بالتعاون مع البنوك المشاركة وإنشاء بطاقة سحب خاصة بكل مصرف وذلك حسب المقياس المعمول به دوليا .[2]

3. مشاريع في طي الإنجاز:

أ) الدفع الإلكتروني باستعمال الهواتف النقالة .

قامت مؤسسة بريد الجزائر بحل مرتقب لمشكلة السيولة المالية ، وذلك بإتمام المرحلة الأولى من دراسة مشروع لتطوير صيغة الدفع الإلكتروني باستعمال "الموبايل " [3]،وذلك من خلال إدماج شريحة إلكترونية متطورة قي الهاتف النقال لصاحب الحساب البريدي ،تعمل كبطاقة الدفع الالكتروني ،من خلال إدخال رقم سري في الهاتف للاستعلام عن الرصيد وسحب ودفع الأموال وتسديد فواتير الكهرباء والغاز .

ب)البنك الإلكتروني.

بادر القرض الشعبي الجزائري في إطلاق خدمات بنكية جديدة تندرج ضمن إطار مايعرف بالبنك الالكتروني ،حيث يسمح المنتج الجديد المتعدد والوسائط بالقيام بعدة عمليات بنكية عن بعد عن طريق

[1] نعناعة بوحفص ،التحديات القانونية في حفل التعاقدات الالكترونية وأنظمة الدفع الالكتروني ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني للقانون وقضايا الساعة ، جامعة البليدة ، الجزائر ،2009،ص9.

[2] Lettre mensuelle BNA, Les Contrats internationaux, N°11 ? Décembre 2002, p1.

[3] زين العابدين بن حبارة ،مشروع لتطوير الدفع الالكتروني باستعمال الهواتف النقالة ، جريدة الشروق ، العدد 3212، 2011/02/22،ص5.

اقتراح أربع قنوات من الانترنت ،الفاكس ، الرسائل القصيرة والوسائط الصوتية عبر الموزع الآلي ،وهي تسمح للمتعاملين بالإطلاع على أرصدتهم والقيام بمختلف العمليات بشكل أسهل .[1]

ولقد بينت بعض الإحصائيات أنه يتداول 420 ألف بطاقة دفع إلكتروني ، و 52 ألف بطاقة ذهبية وزعت على الزبائن ،ووصلت نسبة التعاملات المصرفية عبر هذه البطاقات 7500 عملية يومية تتم عبر 2120 نهائي للدفع الإلكتروني .

بالرغم من هذه المبادرات التي قامت بها المؤسسات المصرفية والمالية من أجل تطوير الشبكات الإلكترونية للدفع والتسديد ، إلا أنها مازالت بعيدة جدا ،فالفرق شاسع بين وسائل الدفع الوطنية ووسائل الدفع في البنوك العالمية،وذلك لأسباب عديدة نذكر منها مثلا :ضعف القدرة على التحكم فيها وتسييرها بسبب اعتماد حلول وأنظمة مستوردة ، بالإضافة إلى نقص الطلب على هذه الخدمات .

المطلب الثالث :أهمية العمل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .

إن تبني نظام الصيرفة الإلكترونية في الجزائر سيؤدي إلى حدوث العديد من التغيرات الإيجابية على الاقتصاد بصفة عامة و النظام المصرفي الجزائري خصوصا.

1–تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري .

إن مرور الاقتصاد الجزائري بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق جعله مستعدا لتبني كل الوسائل التي تؤدي به إلى الاستقرار ، و نحن هنا نتحدث عن الصيرفة الإلكترونية، فماذا ستضيف للاقتصاد الجزائري؟

و ماذا يمكن أن تقدم لمكونات هذا الاقتصاد؟

و الإجابة يمكننا إيجازها فيما يلي:

1 – 1 تأثير الصيرفة الإلكترونية على المؤسسة الاقتصادية:

تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحسين الإدارة و اقتصاد الوقت و التكلفة و الاستفادة من خدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد أقل.

1 – 2 محاربة الاقتصاد الموازي:

لقد فرض تأخر وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية على المتعاملين التجاريين التعامل خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل قد ساعد على تداول النقود خارج هذا الإطار الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) و تفشي ثقافة الاكتناز كلها عوامل ساعدت على ارتفاع السوق [1].

[1] نوال حوتي ،المؤسسات المالية تحضر الأرضية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013 ، تاريخ الإطلاع 2022/04/15، عن موقع :-www.el-massa.com

الاقتصاد الموازي هو مجموعة من النشاطات غير الشرعية التي تمارس على هامش الاقتصاد الرسمي من طرف أفراد و جماعات محترفة في الميدان الأساسي للبحث عن الربح السهل و التهرب من الضرائب و من المراقبة الموازية، وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني الذي مازال هشا، و بالتالي فإن اعتماد الصيرفة الإلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية و بالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي و السوق الموازية بالأخص في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك.

1 – 3 إيجاد و تطوير التجارة الإلكترونية في الجزائر: إن أساس ظهور و تطور التجارة الإلكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الإلكترونية و فعالية الصيرفة الإلكترونية، و لا أحد تخفى عليه أهمية التجارة الإلكترونية و بالتالي على الجزائر تدعيم الصيرفة و وسائل الدفع الإلكترونية لإيجاد وسط مناسب لهذا النوع من التجارة.

1 – 4 إعطاء دفع للحكم الإلكتروني في الجزائر : لقد أصبحت فكرة إنشاء الحكومة الإلكترونية أمرا لابد منه في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية و تزايد المطالب الشعبية بضرورة تخفيف الأعباء البيروقراطية، و هذا المشروع يتطلب توفير بنية أساسية للانطلاق أحد دعائمها هي الصيرفة الإلكترونية.

1 – 5 بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر : إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يكون القاعدة نحو الانطلاق في مشاريع رقمية أخرى ، تنقل الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد رقمي .

[1] حميد عبد الهادي، الحكومة الإلكترونية هل تقضي على البيروقراطية في الجزائر؟ أعلامتك أسبوعية وطنية متخصصة، العدد 16، من 14 إلى 21 جانفي 2007 ، صفحة 7.

2 – تأثير الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري:

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى، و هي تمنح عدة امتيازات مثل:

2 – 1 تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الانترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية.

2 – 2 إن استخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.[1]

2 – 3 تساهم ثورة الاتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة.

2 – 4 تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها.

2 – 5 مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و هي تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الاستثمار الأجنبي.

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم اعتماده بشكل متسرع و غير واعي.

[1] بوعافية رشيد، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، البليدة 2005 ،ص168 ،169.

المبحث الثاني : أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر .

يتطلب تطوير الصيرفة الالكترونية في الجزائر توفير عدة عناصر ملائمة ومرتبطة بالبيئة المناسبة ونظام المصرفي الجزائري ، من خلال إقامة الأنظمة التي تدخل في إطار عصرنة البنوك الجزائرية .

المطلب الأول : الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS.

أن أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية هي الصيرفة على الخط ،وفي إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة ، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة تقدم أو تساعد المصارف الجزائرية على أدائها فكانت الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية .

أولا :التعريف بالجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية .

الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية هي نتيجة الاتفاق بين المجموعة الفرنسية العاملة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن وتبادل البيانات مع ثلاث مؤسسات تتمثل في ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني ، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم الخدمات المتعلقة بالمصارف عن بعد وتسيير وتبادل البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية ،بالإضافة إلى عصرنة المنظومة المصرفية وأنظمة الدفع الإلكتروني .[1]

ثانيا:خدمات AEBS.

تم إنشاء هذه الشركة في جانفي 2004 من أجل تلبية حاجات المؤسسة المالية وذلك باقتراح جملة برمجيات تقدم من خلال مايلي :[2]

-اقتراح حلول للمصارف عن بعد وتبسيط وتأمين المبادلات الالكترونية متعددة الأقسام. والخدمات المقدمة توجد على قسمين على نفس الدرجة من التطور التاريخي :

- الصنف الخاص بالبنك DIAGRAM E BANKING.

-متعددة الوجهات والأقسام EDIصنف التبادل الإلكتروني للبيانات DIAGAM E FILES.

وتصمن تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع، وتقدم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة كما يلي:

[1] موقع الشركة على الانترنت : www.aebs.com

[2] رحيم حسين، أ. هواري لعراج ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية – واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، الجزائر 2004. ص34

التحليل الأولي: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها.

التركيب : يتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة .

المتابعة المستمرة: وتكون بتقديم خدمات الصيانة، التكوين، المساعدة، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.

ثالثا: أهداف AEBS

تهدف أساسا إلى: [1]

- الاقتراح على زبائن (البنوك والمؤسسات المالية) حلول معتمدة أساس على الخدمات متعددة القنوات وفعالية عالمية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات.
- تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون و وفق رغباته.
- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة و هذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم .

- تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة و هذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم.
- لقد اعتمدت العديد من المصارف الجزائرية على AEBS في تقديم خدمات عبر الانترنت و ذلك من خلال إمضاء عقود، نذكر منها:
- عقد مع القرض الشعبي الجزائري: في جويلية 2005 لتزويد البنك بخدمات DIAGRAM EDI
- عقد مع البنك BNP باري باس الجزائر: في 21 نوفمبر 2005 لتزويد هذا البنك الخاص بخدمات DIAGRAM . E - BANKING.

و معظم الخدمات المقدمة عبر الانترنت (من طرف المصارف الجزائرية) عبارة عن خدمات الإطلاع على الرصيد و نطمح أن تتنوع هذه الخدمات في المستقبل القريب.

[1] بوعافية رشيد ، الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مرجع سبق ذكره ، ص 170-171.

إن شركة AEBS تعتبر بحق أول خطوة للجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية بما حققته من توفير هذه الخدمات، ولكن هذا لا يمنع وجود شركات أخرى لتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية و هذا لتحقيق المنافسة من جهة وتوسيع قاعدة هذه الخدمات من جهة أخرى من أجل تطوير النظام المصرفي و المالي و محاولة اللحاق بركب الدول الأخرى التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

المطلب الثاني:نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي لاسيما من حيث أنظمة الدفع ،بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في انجاز دفع الكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية في وقت حقيقي ، وهذا يوضحه الشكل التالي :

الشكل 3-1: تسوية المبالغ الإجمالية الفورية

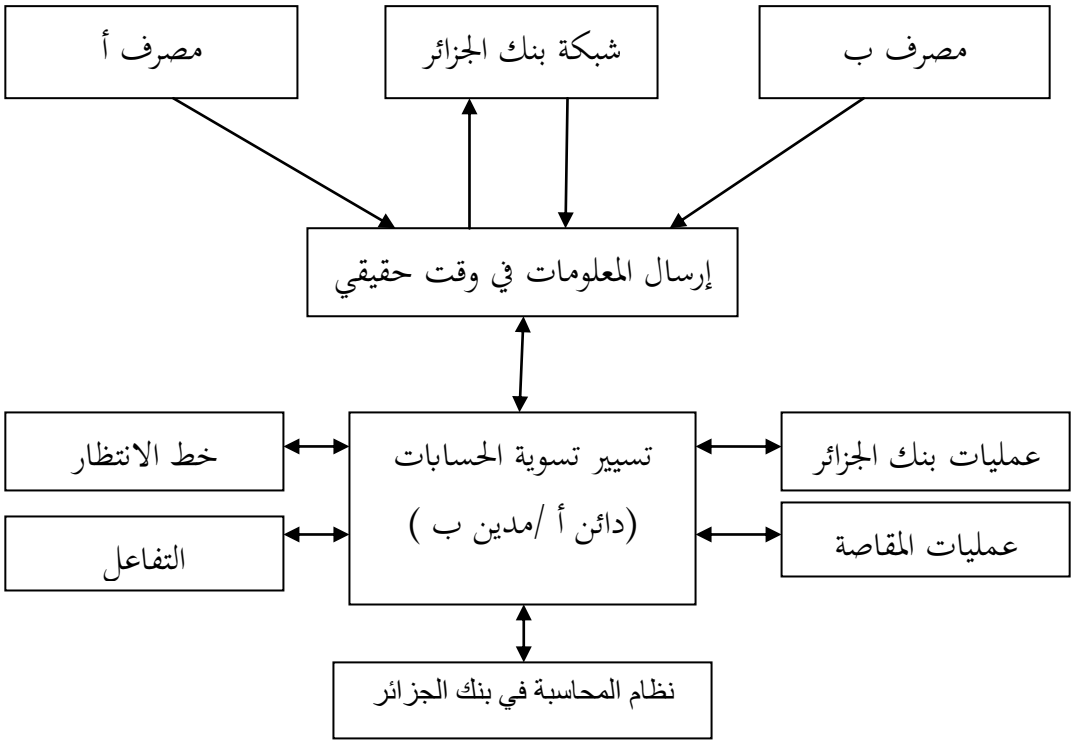

المصدر :كمال ايت زيان وحورية آيات زيان ، الصيرفة الالكترونية في الجزائر ، مداخلة مقدمة إلى ملتقى وطني حول الصيرفة الالكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي خميس مليانة ، الجزائر ن ص 10.

1 – تقديم المشروع RTGS:

1-1 الأهداف : يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع [1]
وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي .

1 – 2 التعريف بالنظام RTGS : نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي.

• نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي.

• كما يعرف أيضا أنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف.

1 – 3 إقامة نظام RTGS :

إن إمكانية انجاز هذا النظام و توفير الوسائل لتحقيقه في التزام السلطات العمومية و السلطات النقدية بتنظيم ملتقيات داخل الوطن و خارجه، و إنشاء ورشات عمل لتنظيم اجتماعات مع المشرفين على الإنجاز و تحميس المشاركين من المصارف و مركز الصكوك البريدية و مؤسسات مالية، و يتطلب دعم تقني من الخبراء و المشتركين الذين يتمتعون بخبرة واسعة من المصارف المركزية الأجنبية و دعم مالي من البنك العالمي لإقامة وحدة ناشطة و كفأه لتسيير المشروع، و ذلك بإنشاء لجنة قيادية تحت إشراف بنك الجزائر تتولى متابعة المشروع و إقامة شبكة اتصالات بين جهاز المقاصة الإلكترونية و شركة "سأيتم" و إقامة شبكة [2]
اتصال بين المصارف و بنك الجزائر و إقامة شبكة اتصال مع جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

[1] كمال ايت زيان وحورية آيات زيان ،مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] Modernisation des systèmes de paiement, sur le site : www.bank-of-algeria.dz

1 – 4 أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

[1]

إقامة نظام التسوية الإجمالية الفورية تهدف إلى تحقيق مايلي :

- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني.

تقليص آجال التسوية و تشجيع استعمال النقود الكتابية.

- تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف.
- تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

2 – مبادئ تشغيل نظام RTGS :

نظام RTGS يقوم على مبادئ التالية:

2 – 1 المشاركين: المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر، فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة على بنك الجزائر كمسير و حامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية و المالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية.

2 – 2 العمليات التي يعالجها النظام:

يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة ، وذلك على النحو التالي :

- عمليات مابين المصارف: حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن و التي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة.
- عمليات بنك الجزائر: إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر في حدود اختصاصاته توجيه و إصدار الأوامر للقرض أو الخصم من حسابات المشتركين.
- تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية: إن المبالغ المدينة و الدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا و دينا في نفس الوقت و في حسابات المشاركين تعمل على أساس

[1] Système de paiement de masse, flash info bulletin de la CNEP banque N°2 mars 2006

مبدأ "الكل أو لا شيء" و في حالة استحالة تطبيق العملية ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية و على الراغب أن يعيد العملية و في وقت لاحق.

- الأولوية الأولى: عمليات بنك الجزائر.
- الأولوية الثانية: المبالغ المخصصة للمقاصة.
- الأولوية الثالثة: أوامر مستعجلة بطبيعتها.

- كما أن تسوية الحسابات المعنية تتم بصفة لرجعة فيها، حيث بمجرد قبولها من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها لاحقا بحيث تكون الغاية من التسويات مضمونة بصفة دائمة على مدى يوم المبادلة و الذي يكون على النحو الآتي:

- من الساعة الثامنة و نصف صباحا من خلال معالجة عمليات "بنك الجزائر" عمليات السوق النقدي، عمليات الصرف.
- التاسعة و النصف صباحا بدء المبادلات.
- منتصف النهار تسوية حصيلة المقاصة.
- الساعة الثالثة: وقف المبادلات.
- من الساعة الثالثة إلى الساعة الرابعة: تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، وتسوية أو رفض التي كانت في الانتظار.
- الساعة الرابعة اختتاما و غلق الحسابات و إرسال إخطارات حصيلة الحسابات و استخراج حسابات المشاركين و إفراغها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر.

3 – هندسة نظام RTGS:

إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة pate forme يمكن من إرسال و تلقي أوامر التحويل و كل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية . كما أن النظام المركزي RTGS يقوم بالوظائف التالية:

-مراقبة أوامر الانتظار .
- تخصيص مبالغ المقاصة.
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها .
- المعالجة تتم في نهاية اليوم.
- إدارة و مراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام، أما فئة المشاركين فتقوم بالوظائف التالية:

- تلقي و مراقبة صفة الأوامر و ملائمتها .
- إصدار و تلقي الأمر بنظام RTGS.

المطلب الثالث : نظام المقاصة الإلكترونية ونظام سويفت .

إضافة إلى الأنظمة السابقة ،وبهدف تسوية المعاملات وتحويل الأموال بين البنوك ومعالجتها بصورة آلية قامت الجزائر بإنشاء نظام المقاصة الإلكترونية و نظام سويفت .

أولا:نظام المقاصة الإلكترونية.

أن عملية نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام المقاصة الالكترونية .

1) تعريف النظام:

هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام ، LES INSTRUMENTS DE PAIEMENT DE MASSE ، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية (scanners) و البرمجيات المختلفة، و يمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.[1]

دخل النظام حيز التنفيذ باشتراك: بنك الجزائر، كل البنوك، اتصالات الجزائر، بريد الجزائر SATIM، جمعية البنوك و المؤسسات المالية (ABEF) مع كل فروعها و مكاتبها عبر كامل التراب الوطني.

و يعتمد هذا النظام على نظام التبادل ألمعلوماتي للبيانات الرقمية و الصور.

- لقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات و كانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتمثل باقي وسائل الدفع نهاية 2006.

- عالج نظام ACTI 71933 عملية في شهر ماي بما قيمته 51.12 مليار دينار و 489436 عملية في ديسمبر من نفس السنة (2006) بقيمة 303.17 مليار دينار .

[1] رحيم حسين، أ. هواري لعراج ، المرجع سبق ذكره ، ص 134.

[1]

2) **أهداف النظام:** يهدف هذا النظام إلى:

أ) التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية والوطنية .

ب) تقليص آجال المعالجة، قيم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة.

ت) تأمين أنظمة الدفع العام.

ث) إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.

ج) مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.

لقد كانت سنة 2006 سنة عصرنة أنظمة الدفع و مانتج عنه من تطوير الوساطة البنكية الفعالة و المؤمنة لخدمات بنكية ذات جودة تخدم الزبائن في إطار مضمون و مضبوط.

3) مبادئ عمل نظام المقاصة الإلكترونية.

تتمثل في مايلي :[2]

نظام واضح يحسب يوميا الأرصدة متعددة الأطراف لكل مساهم التي تتحول النظام الإجمالي للتسوية بالوقت الحقيقي، المسير من طرف بنك الجزائر من أجل التسوية.RTGS

- ✓ نظام مؤمن ذاتيا بحدود عليا مسموح بها للأرصدة متعددة الأطراف المدينة التي في حالة تجتوزها بنية القائم بالعمليات من أجل الترتيبات اللازمة ،وهو مؤمن ضد أخطار الغش بواسطة تقنيات التشفير وضد الأخطار العملية .
- ✓ ألي وغير مادي يركز على تبادل المعلومات الإلكترونية ويلغي المبادلات التقليدية للشيكات في حدود مبلغ معين من طرف لجنة مابين البنوك محدد بخمسة ألاف دينار جزائري.

[1] رحيم حسين، أ. هواري لعراج ، المرجع نفسه ، ص135.

[2] عائشة بوغراب ،نظام المقاصة عن بعد ، عم موقع : WWW.MAROOCED2A.COM

4) وظائف نظام المقاصة الإلكترونية.

للنظام المركزي للمقاصة الآلية أربع وظائف أساسية هي:

تسيير المساهمة: النظام يسمح بتسيير نوعين من المساهمة.

- ✓ المساهمين المباشرين اللذين لديهم قاعدة مساهمة مرتبطة بالنظام المركزي .
- ✓ المساهمون غير المباشرين اللذين يستعملون قاعدة المساهم المباشر.

تسيير المبادلات:

طبيعة التدفقات المالية :

- تدفقات مالية .
- صور الشيكات المعالجة ضوئيا .
- رسائل المعلومات الخاصة والعامة .
- التدفقات الإحصائية الدورية .
- التدفقات التقنية .

رسائل الذهاب : هي ملفات ناشئة عن قاعدة المساهمة ترسل إلى النظام المركزي وترتب حسب نوعية عملية الدفع ،فكل عملية إرسال تكون فيها إيداع فرعي للملفات العمليات المتعلقة بنفس المساهم .

رسائل الإياب: هي ملفات العمليات التي أنشأها النظام المركزي حسب المساهم المرسل إليه وحسب نوعية العملية.

مراقبة المبادلات: يتم كالآتي:

- مراقبة المداخلات والتدفقات .
- مراقبة وصول الرسائل.
- مراقبة المالية.
- في حالة وجود خطأ يلغي النظام كليا أو جزئيا الرسائل المعنية بالخطأ، و يرسل محضر للمساهم الذي بعثها.

ثانيا : نظام سويفت SWIFT .

نتيجة لسنوات من البحث بين البنوك من أجل تطوير الحماية المالية الآلية ، الشبكة سويفت SWIFT و التي هي اختصار لمصطلح جمعية الاتصالات المالية العالمية لما بين البنوك .[1]

انضمت البنوك الجزائرية للنظام الدولي سويفت و على ذلك ، على مستوى بنك الجزائر في فيفري 1992 ليوسع بعد ذلك المصارف الأخرى ، و مثال يسمح بتوضيح العملية ، يقوم بفتح ملفات خاصة بالقروض،ليكون الوقت المتوسط الخاص بالعملية من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع ، في بنك مثل البنك الوطني الجزائري، و ذلك بين وقت وضع الملف من طرف العميل إلى جانب استقبال آخر رسالة من سويفت الذي يعلمنا بأن عملية الفتح قد تمت من طرف المسؤول الأجنبي و تحضر خلال 48 ساعة عند الوكالات ، و عملية الفتح تأخذ شكل رسالة سويفت SWIFT 700 أين يفحص من طرف شخص ثاني قبل تأكيد الرمز المالي و قيمة القرض بعد تصريح من شخص ثالث يسمح بتنفيذ الحماية بواسطة مفتاح التعريف.

و من أهم مميزات نظام سويفت SWIFT مايلي:

- يعتبر وسيلة مضمونة و آمنة لاستقبال الأموال و إرسالها عالميا.
- لا يوجد حد أعلى لقيمة الحوالة.
- يتم إصدار الحوالات بجميع العملات الأجنبية.
- شراء و بيع العملات الأجنبية و استثمار الودائع .
- سرعة إصدار الحوالة و يمكن إصدارها يوميا بموجب تعليمات ثابتة من العميل.

أما بالنسبة لمستخدم الشبكة يحتاج إلى المعلومات التالية:

- الشفرات التعريفية لكافة المؤسسات المالية في العالم .
- أسماء و عناوين المؤسسات المالية .
- معلومات عن الدول.
- أحزمة التوقيت العالمية.

[1]YAZID BOUGERCHE, la technologie SWIFT austérise désagence, revue trimestrielle, N°2, octobre2002, p21.

من أجل تحديث من الجهاز المصرفي الجزائري، بعد عدة محاولات من خلال إنشاء بعض المصارف لشبكات إلكترونية خاصة بها ، يتطلب هذا التحديث المرور عبر خطوات عديدة ، منها إنشاء شبكة إلكترونية مصرفية وطنية ، ومن خلال استخدام نظام التسوية الإجمالية الفورية مما له من فوائد و امتيازات إضافة إلى نظام المقاصة و سويفت ، باعتبارهم أحد الأنظمة التي تدخل في مجال عصرنة البنوك الجزائرية.

خلاصة الفصل:

على ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية جديدة تأخذ بالحسبان التغير المستمر في أوضاع السوق و تعتمد شبكة الاتصالات و مواكبة كل ماهو جديد، فبادرت الجزائر لإصلاحات عديدة لتهيئة و عصرنة منظومتها المصرفية ، فواقعها من جهة عصرنة هذا النظام مزال في مرتبة متأخرة مقارنة بالأنظمة المصرفية الأخرى و يظهر هذا في عدم إدخال الوسائل الإلكترونية في الأنشطة، و ذلك باعتماد الصيرفة الإلكترونية التي مازالت مجرد مشروع يعرف العديد من التأخير و المماطلة رغم اعتماد الجزائر نظامين ، هما نظام التسوية الإجمالية الفورية و المقاصة عن بعد، و إصدارها لبعض البطاقات الإلكترونية و تطوير شبكة الإتصالات و البريد ، تبقي الجزائر بعيدة كل البعد عن التطور الحاصل في مجال القطاع المصرفي.

خاتمة

الخاتمة

تسعى البنوك جاهدة إلى تطوير خدماتها المصرفية من خلال إدخالها تقنيات وخدمات حديثة تضمن لها تقدمها بجودة عالية ودقة وسرعة في الأداء، كما أنها تحقق رضا المتعاملين وتحول رضاهم إلى الولاء، والهدف من ذلك هو تحقيق إستقرار البنك وعصرنته والمحافظة على مكانته المصرفية في ظل المتغيرات الإقتصادية المستمرة في عولمة وانفتاح الاقتصادي .

والجزائر تحاول الإرتقاء بمنظوماتها إلى أبعاد هذه التطوارت بإعتمادها المصيرفة الإلكترونية في نظامها المصرفي بإستحداث أنظمة ووسائل دفع حديثة تقدم خدمات بسرعة أكبر وتكتسب رضا الزبائن، لكنها مع ذلك الأسف لازالت تسجل تأخرا وبطئها في التنفيذ لذا يجب عليها أن تستعد لمواجهة المشاكل التي ستعرقل تطبيق مشروع تحديث نظام الدفع ، وذلك بإعادة الإعتبار لوسائل الدفع التقليدية أولا ، وإدخال ثقافة وسائل الدفع الإلكترونية ثانيا .

فمن خلال كل ماتطرقنا له في بحثنا وجدنا أنيا لحد الآن لم تطبق فيه التكنلوجيا الحديثة التي عرفناها بالصيرفة الإلكترونية بشكل كبير، ماعدا بعض الأنظمة ووسائل الدفع .

1. نتائج إختبار الفرضيات :

بعد دارسة موضوع هذا البحث ومحاولة منا الإحاطة ببعض جوانبه ،يمكننا اجراء اختبار للفرضيات الاتية :

- الفرضية الأولى : تعد الصيرفة الإلكترونية الأسلوب الأمثل لترقية المنظومة المصرفية ،فقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلا دراستنا للفصل الاول لمفهوم الصيرفة الالكترونية ،بحيث تستطيع البنوك الالكترونية القيام بكافة العمليات المصرفية التقليدية والحديثة ،وكل هذا تحت عنوان الخدمة الشاملة والأسرع و الأقل تكلفة . تطرقنا الى النتائج التالية :
  - الصيرفة الالكترونية هي استعمال او تقديم خدمات مالية .
  - اجراء العمليات المصرفية بالطرق الالكترونية أي باستخدام تكنلوجيا الاعلام والاتصال الجديدة ، تعلق الامر بالسحب او الدفع ، او غير ذلك من الاعمال المصرفية .
  - ضرورة التطوير المستمر في اداء الصيرفة لرفع مستوى كفاءة التشغيل بحيث يقدم المصرف خدمات بأفضل جودة ووقت وباقل تكلفة ، خاصة وان زبائن اليوم يبحثون عن جودة خدمة افضل .
- الفرضية الثانية :شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات جذرية ، فقد ثبت عدم صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا للفصل الثاني ، وذلك بسبب أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات

للنهوض بالنظام المصرفي ، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن جذرية الأمر الذي تطلب مواصلتها لتحقيق النتيجة المرجوة .

- الفرضية الثالثة : مازالت الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بعيدة جدا عن مثيلاتها في الدول المتقدمة والعربية ،فقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا للفصل الثالث حيث أن الصيرفة الإلكترونية في الجزائر مجرد مشروع على عكس الدول المتقدمة التي كانت سباقة للإستفادة من الصيرفة الالكترونية . أما فيما يخص الدول العربية ، فما زالت هي الأخرى بعيدة عن عصرنة بنوكها بإستثناء دول الخليج التي قامت بإعتماد الصيرفة الالكترونية .

2. النتائج :

- الصيرفة الإلكترونية هي إستعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل إلكترونية .
- تعمل الصيرفة الإلكترونية على زيادة تحصيل الإدارة وا قتصار الوقت والتكلفة والإستفادة من خدمات بجودة عالية وبتكلفة وجيد أقل .
- تسبب ظهور وسائل الدفع الإلكترونية في إنخفاض محسوس لإستخدام وسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك بإختصار الوقت والتقليل من الإفراط في الإستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها .
- النظام المصرفي الجزائري يعرف عدة إصلاحات في الحقبة الأخيرة كتب لها عدم النجاح .
- النظام المصرفي الجزائري يشيد عدة مشاكل وعراقيل وعدة فضائح .
- الصيرفة الإلكترونية ليس لها وجود في النظام المصرفي الجزائري بشكل كبير .
- يعد النظام المصرفي الجزائري المحرك الاساسي لاقتصاديات الدول والممول الرئيسي لمديونيتها .ان اعتماد انظمة الدفع والتسوية الحديثة سوف يساهم في تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري، وتجعله يواكب التطورات العالمية في هذا الميدان .
- نقص الوعي الكافي للجزائريين بمنافع نظام المصرفي الجزائري .
- تتعتبر تجربة الجزائر مع الخدمات الالكترونية تجربة فنية فلا يمكن الحكم عليها بالفشل ولا بالنجاح اذ لاحظنا ان اقبال المواطنين على هذا النوع يعرف تحسنا مستمر حتى ولو كان بوتيرة بطيئة .

3. المقترحات والتوصيات :

- ينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حاليا فرصة قد لاتعوض وينبغي إستغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الإلكترونية على سبيل الأولوية .
- يجب أن يكون الموظفون أكثر خبرة ودراية في مجال الإلكترونيات .

- القيام بحملات تحسيسية للعملاء بمزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية وأهميتها .
- القيام بالتكوين والتدريب للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات على مستوى المصارف.
- إدراج مقاييس وبحوث تتعلق بالصيرفة الإلكترونية على مستوى الجامعات والمعاهد .
- ضرورة إصلاح المنظومة الجزائرية التي مازالت تعاني من مشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية التي يعتمد جزء منها على عصرنة النظام المصرفي والصيرفة الإلكترونية خاصة.

وفي الأخير أمنيتنا من هذا العمل أن نكون قد وفقنا ولو بالشيء القليل في إنجازه والإحاطة ببعض جوانبه.

المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

- فليح حسن خلف ،اقتصاد المعرفة ، ط01 ،عالم الكتب الحديث ، الأردن 2007،.
- محمود محمد أبو فروة ، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنيت ،دار الثقافة الأردن 1984 .
- أكرم حداد ، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري ، دار وائل الأردن،2008 .
- محمد أحمد السريتي ، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية ، دار الرؤية ، مصر 2010 .
- خبابة عبد الله ، الاقتصاد المعرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ، 2013.
- طاهر لطرش ، تقنيات البنك ، الطبعة 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2003 .
- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 2000 .
- محفوظ لعشب ،الوجيز في القانون المصرفي الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2004 .
- شاكر القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1992 .
- محفوظ لعشب ، القانون المصرفي ، الطبعة الحديثة للفنون الطبيعية ، الجزائر 2001.
- حمزة شوادر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ، مؤسسة الوارق للنشر ، الأردن ، سنة 2014
- صلاح الدين حسن السيسي ، الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، ج 01 ، ط01 ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2012.

الرسائل والاطروحات الجامعية :

- بن عمارة بديعة ، التكنولوجيا الإلكترونية البنكية و آثارها على المنظومة المصرفية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة ابن خلدون تيارت ،سنة 2013-2014 .

- بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة الفترة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة ودكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2006.

- قريني آمنة ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية ، مذكرة ماستر ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة .

- بلحيرش عائشة ، الصيرفة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمات البنكية و مردوديتها دراسة حالة ، شهادة ماستر تخصص تامينات وبنوك كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابن خلدون تيارت ، 2015-2016 ، ص 12 .

- إبراهيم بختي ، دور الانترنت في مجال التسويق –دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2002 ، ص 162.

- بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، البليدة 2005 ،ص 168 ،169.

- رحيم حسين ، أ. هواري لعراج ، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية ، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، الجزائر 2004 .

- صلاح الدين حسن السيسي ، الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، ج 01 ، ط01 ، مجموعة النيل العربية، مصر 2012.

المجلات :

- محمد منصف نظار ، النظام المصرفي الجزائري ، الصيرفة الالكترونية ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 02جوان2002

- رهان ألضيفي ، البنك الإلكترونية ، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية ، العدد 08 ، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس ، المغرب 2021 .

قائمة المراجع

النصوص القانونية :

- قانون 88-06 المتعلق بالمؤسسات العمومية و الاقتصادية ، المؤرخ في 12-01-1992 ، المادة 02.

- قانون رقم 90-10 الصادر في 14-04-1990 المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 18 ، بتاريخ 14-04-1990 .

المداخلات :

- المقدم مصطفى، بوشعير راضية ، تقييم أهداف المنظومة المصرفية الجزائرية ، مداخلة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات جامعة شلف ، بدون سنة .

- كتوش عاشور ، بن عزوز بن علي، واقع المنطومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية ، واقع و تحديات ، جامعة شلف ، بدون سنة .

- عبد الكريم قندوز و بومدين نوردين ، الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي الجزائري ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر.

- نعناعة بوحفص ،التحديات القانونية في حفل التعاقدات الالكترونية وأنظمة الدفع الالكتروني ، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني للقانون وقضايا الساعة ، جامعة البليدة ، الجزائر ،2009.

- رحيم حسين، أ. هواري لعراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية- واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، الجزائر 2004.

قائمة المراجع

االمراجع بالفرنسة :

- Hocin benssqd , l reforme economique en algerie , office des publications univercite , alger , 1992
- Mohiédine Dj oudi, Le commerce électronique en Algérie à travers le projet ELABWEB, intervention présenté au séminaire international du commerce électronique, université d'Ourgla, Alger, 2004, p7.
- Rachid laali et Farid yaci ,comportement des banques et contribution développement économique Bancarisation de l'économie , intervention présenter au séminaire nationale du banques commerciales et développement économiques , université de Bejaia , Alger
- Modernisation des systèmes de paiement, sur le site : www.bank-of-algeria.dz
- YAZID BOUGERCHE, la technologie SWIFT austérise désagence, revuetrimestrielle, N°2, octobre2002, p21.
- Système de paiement de masse, flash info bulletin de la CNEP banque N°2 mars 2006

المواقع :

- موقع الشركة على الانترنت : www.aebs.com
- عائشة بوغراب ،نظام المقاصة عن بعد ، عم موقع : WWW.MAROOCED2A.COM
- نوال حوتي ،المؤسسات المالية تحضر الأرضية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013 ، تاريخ الإطلاع 2022/04/15، عن موقع www.el-massa.com:
- جلال عجالي وايمان بن عجلان ، التجارة الالكترونية ،تاريخ الإطلاع :2022/ 04/15 ، عن موقع: www.farcs boubakour .Eude .dz